

تأسيس شركات المناطق الحرة في القانون الإماراتي

Establishment of Free Zone Companies In The United Arab Emirates Lawsآمنة سيف حميد بن بدر العلي. ^{*1}

جامعة الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة.

Amna sayf hamid ben bedre alaleeli ^{1*},
University of Sharjah - United Arab Emiratesأ. د. رشا حطاب ^{*2}

جامعة الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة.

^{*2} Rasha hattab, University of Sharjah - United Arab Emirates

تاريخ الاستلام: 2023/05/05 تاريخ القبول للنشر: 2023/06/23 تاريخ النشر: 2023/12/30.



ملخص: تطرق هذا البحث إلى معالم النظام القانوني الخاص بالشركات الواقعة ضمن المناطق الحرة بدولة الإمارات العربية المتحدة. وذلك عبر التطرق لمفهوم المناطق الحرة وتناول أنواعها المختلفة، ومن ثم بيان كيفية تأسيس هذه الشركات، كما تم التطرق إلى الخطوات والإجراءات القانونية الواجب اتباعها في حالة تأسيس الشركات ضمن المناطق الحرة. ولقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والاستقرائي عبر تناول مفهوم المناطق الحرة وأنواعها والنصوص التشريعية في دولة الإمارات العربية المتحدة بجانب المراسيم الأميرية ذات العلاقة، كما تم اتخاذ المناطق الحرة بإمارة عجمان كمحور تطبيقي لهذه الدراسة. وقد خلص البحث إلى العديد من النتائج أبرزها أن شركات المناطق الحرة لم ينظمها قانون الشركات التجارية العام، بل استثنائها القانون من نطاق تنظيمه وأوعز ذلك إلى القوانين واللوائح الخاصة بكل إمارة على حدة. والتوصيات تضمنت مدى أهمية العمل على وضع قوانين اتحادية تمثل الأساس في تعريف المناطق الحرة وتوضيح أنواعها بشكل عام.

الكلمات المفتاحية: المناطق الحرة، النظام القانوني، قانون الشركات، عجمان، القانون التجاري، الاستثمار، التراخيص.

Abstract: This research touched on the features of the legal system of companies located within the free zones in the United Arab Emirates by addressing the concept of free zones and considering their different types and then explaining how to establish these companies. The legal steps and procedures to be followed in the event of establishing companies within free zones were also discussed. The study relied on the descriptive and explorational approach by addressing the concept of free zones, their types, and legislative texts in the United Arab Emirates, as well as the relevant Emiri decrees. The free zones in the Emirate of Ajman were taken as an applied focus for this study. The research concluded many results, the most important of which is that the free zone companies were not regulated by the General Commercial Companies Law, but rather the law excluded them from the scope of its regulation, and this was attributed to the laws and regulations of each emirate separately. Recommendations, including the importance of working on developing federal laws, represent the basis for defining free zones and clarifying their types in general.

Keywords: Free zones, Legal system, Companies Law, Ajman, Commercial law, Investment, Licenses.

مقدمة:

سعت دولة الإمارات العربية المتحدة منذ نشأتها إلى الانفتاح على الأسواق العالمية وجذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية، ودعم التجارة الخارجية للدولة وذلك من خلال خلق مناخ اقتصادي، استثماري، وسياسي مستقر، إذ أن الدولة تتمتع بموقع استراتيجي هام واحتياطات مالية قوية تؤهلها لخلق بيئة اقتصادية واعدة ومحفزة للاستثمار. وسرعان ما تبنت الدولة العمل على جذب الاستثمار الأجنبي والمحلي على حد سواء من خلال إنشاء المناطق الحرة، التي تقوم على نقل المعرفة وفق أهداف واستراتيجيات دقيقة وواضحة، إذ لم تقتصر المناطق الحرة على مجرد خلق فرص للعمل أو توليد الصادرات، بل أصبحت في الوقت الحالي إحدى الوسائل الإصلاحية للاقتصادات الدولية، ولقد كان لدى دولة الإمارات منذ البداية إدراكاً لأهمية هذه المناطق ودورها في تعزيز النمو الاقتصادي للدولة، لذا حرصت الدولة على وضع إطار قانوني لتنظيم المناطق الحرة وبيان كيفية تأسيس الشركات العاملة داخل المناطق الحرة.

تتميز دولة الإمارات اليوم بوجود أكثر من 40 منطقة حرة متعددة التخصصات ؛ إذ تحظى المناطق الحرة في الدولة بوجود بنية تحتية عالية الكفاءة، تُقدم خدمات مرنة، ومُيسرة للمستثمرين من أصحاب الشركات بالإضافة إلى الملكية الكاملة للشركة، وإعفاءات بنسبة 100% من ضريبة القيمة المضافة على الشركات، مع الإعفاء من الرسوم الجمركية، وضمان مرونة الوصول للأسواق العالمية والإقليمية، كما يتمتع المستثمر بقوانين ولوائح مستقلة، وكل هذا سيتم عرضه خلال بحثنا. كما حرصت الدولة عبر وزارة الاقتصاد على وضع حجر الأساس لتأسيس المناطق الحرة ، وتنظيم عمل الشركات العاملة فيها ابتداء من تأسيس الشركة إلى تصفيتها وانتهاءها.

تتمثل إشكالية الدراسة في بيان خصوصية تأسيس شركات المناطق الحرة بالمقارنة مع الشركات التجارية التي تم تأسيسها في الدولة والتي تخضع لقانون الشركات التجارية رقم 2 لسنة 2015 والأنظمة والقرارات الصادرة بمقتضاه، إذ تختلف شركات المناطق الحرة في إجراءات تأسيسها وترخيصها.

وتعتمد الدراسة على المنهجين الوصفي والاستقرائي من خلال بيان طبيعة شركات المناطق الحرة عبر تناول حيثياتها القانونية وطبيعتها النظرية، وأيضاً من خلال استقراء نصوص تشريع دولة الإمارات العربية المتحدة والمراسيم الأميرية ذات الصلة بموضوع الدراسة وتطبيقها على موضوعات الدراسة، وبعد استقراء هذه القوانين والدراسات سيتم بيان آلية تكوين وتأسيس الشركات العاملة في المناطق الحرة، كما ستتخذ الدراسة جانباً تطبيقياً حيث ستتخذ من شركات المناطق الحرة بعجمان أنموذجاً لشركات المناطق الحرة في الدولة.

المبحث الأول

ماهية شركات المناطق الحرة

إن للمناطق الحرة دور كبير في هذا التطور الاستثماري المُبهر للاستثمارات الوطنية أو الأجنبية ، ويعد هذا المبحث تمهيداً للحديث عن المطلب الأول ألا وهو مفهوم شركات المناطق الحرة ، وفي المطلب الثاني سيتم التطرق لأنواع المناطق الحرة .

المطلب الأول: مفهوم شركات المناطق الحرة

المنطقة الحرة من المصطلح الخاص بها نرى أن بها بعضاً من الحرية وعدم التقييد، فهذا التوسع فيما يكون؟ وما هي المنطقة التي يكون فيها مسموحاً ما لا يكون مسموحاً بغيرها، سنتعرف في هذا المطلب إلى تعريف المنطقة الحرة ، من ثم سنتطرق إلى تعريف شركات المنطقة الحرة في، وسيتم تناول ذلك كالتالي:

الفرع الأول: تعريف المناطق الحرة: مفهوم المنطقة الحرة تتنوع واختلف بحسب المعايير القانونية والاقتصادية والتشريعية، ومن خلال هذا المطلب سنتناول التعريف القانوني والاقتصادي والتشريعي للمناطق الحرة كلٍ منهم في فرع خاص به.

أولاً: تعريف الفقه القانوني للمناطق الحرة : إن تطور ظاهرة المنطقة الحرة وانتشارها دولياً في ظل تنوع الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية فيها، حث فقهاء القانون والاقتصاد للعمل على وضع تعريف خاص بها يتضمن بيان الخطوط القانونية العريضة للمناطق الحرة . فقد تعددت التعريفات حول مفهوم المناطق الحرة ، فتم تعريفها من قبل الفقه القانوني بأنها "جزء محدد من قبل جهة إدارية تشريعية أعلى، تكون معزولة عن أراضي الدولة الأخرى، يسمح فيها باستيراد البضائع وتخزينها وإعادة تصديرها وإقامة الصناعات والنشاطات الاستثمارية الأخرى بمعزل عن القيود الإدارية والتنظيمية، وفي حدود ما تنص عليه القوانين التي تنظم تأسيسها"⁽¹⁾، كما عُرِفَت المنطقة الحرة بأنها "جزء من أراضي الدولة تقع في موقع استراتيجي بالقرب من ميناء بحري أو جوي أو طريق بري دولي، يخصص للاستثمار الأجنبي والوطني في مجالات صناعية وتجارية وخدمية، وذلك من أجل تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة، ويخضع لنظام اقتصادي خاص يختلف عن النظام السائد في الدولة المضيفة، غير أنه يخضع لهذه الدولة إدارياً وأمنياً"⁽²⁾.

¹ فريد عبد الرحمن، المناطق الحرة، الشركة المصرية لفن الطباعة، القاهرة، 1967، ص18.

² البيضاني شحيب، عوامل نجاح المنطقة الحرة في الدول النامية، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 7، 2006، ص 17.

ثانياً: التعريف الاقتصادي للمناطق الحرة : تتميز المنطقة الحرة بكونها ظاهرة اقتصادية استرعت انتباه المجتمع الاقتصادي من أجل التوسع في دراستها من خلال البحث العلمي، والتركيز بصورة أكبر من أجل توضيحها وبيان ملامحها وخطوطها العريضة، فتعددت المفاهيم والتعريفات المرتبطة بها، ورغم هذا التشعب إلا أن المنحى الاقتصادي كان السمة البارزة فيها، حيث عرفها الباحثين بأنها: "مساحة جغرافية من إقليم الدولة المضيفة، تخضع لسيادتها الكاملة، ويتم تحديدها على المنافذ البرية، أو البحرية، أو الجوية للدولة، أو بجوار الدولة، أو ضمن أقاليم أخرى من الدولة، وت عزل عن بقية أجزائها، ويجري تنظيم الأنشطة الاستثمارية فيها بقواعد قانونية واقتصادية وإجرائية خاصة، تهدف لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية إليها، وتحقيق أهداف أخرى لدولة المضيفة"⁽³⁾، ومنهم من عرفها بأنها: "جزء من أراضي الدولة يسمح فيها بعمليات تجارية وصناعية وخدمية مع دول العالم متحررة من قيود الجمارك والاستيراد والتصدير والنقد من هنا كانت تسميتها منطقة حرة"⁽⁴⁾.

ثالثاً: التعريف التشريعي للمناطق الحرة: كان لظهور التعريف الفقهي والقانوني للمنطقة الحرة وتطورهما الأثر الكبير في التوسع في مجال التشريعات عامة و إلى تأسيس منظومة تشريعات مرتبطة بالمنطقة الحرة، وسأعمل على تناول المنظور التشريعي في تعريف المنطقة الحرة. و أدى انتشار المناطق الحرة عالمياً كظاهرة اقتصادية، وتسارع انتشارها عالمياً إلى تقنينها وتنظيمها تشريعياً، وفي هذا الفرع سنتطرق إلى عدد من تشريعات الدول التي عرفت المناطق الحرة، عرف المشرع السوري المناطق الحرة بأنها: "حيز جغرافي ضمن أراضي الجمهورية العربية السورية مسور ومحدد، تمارس فيها الأنشطة المرخص بها وفق هذا النظام وتخضع لأحكامه، كما ترتبط إدارتها مباشرة بالمؤسسة (يقصد بالمؤسسة العامة للمناطق الحرة)، وترخص المؤسسة باستثمارها لجهة أخرى تحت مسمى المناطق أو النقاط الحرة الخاصة، بحيث تعمل الجهة المستثمرة تحت إشراف ورقابة المؤسسة بالتعاون مع إدارة الجمارك"⁽⁵⁾، كما عرف المشرع الأردني المناطق الحرة بأنها "جزء من أراضي المملكة محددة ومسورة بحاجز فاصل توضع فيه البضائع لغايات التخزين والتصنيع مع تعليق استيفاء جميع الضرائب والرسوم المترتبة عليها، وتعتبر هذه البضائع وكأنها من خارج المملكة"⁽⁶⁾.

³ الحرازي محمد، الدور الاقتصادي للمناطق الحرة في جذب الاستثمارات (دراسة مقارنة)، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2007، ص 28.

⁴ فريد عبد الرحمن، مرجع سابق، ص 17.

⁵ المادة رقم 1، التشريع السوري للمناطق الحرة رقم 40 لسنة 2003، سوريا.

⁶ المادة رقم 2، قانون الاستثمار رقم 30 لسنة 2014، الأردن.

أما فيما يتعلق بتعريف المناطق الحرة في قانون دولة الامارات العربية المتحدة فاللائحة التنظيمية للمناطق الحرة في عجمان لم تعرف المنطقة الحرة بتعريفها الاصطلاحي إنما أشارت أن المقصود بالمنطقة الحرة في هذه اللائحة يكون يقصد به تلك التي في عجمان، وفي مقدمة اللائحة عن المنطقة الحرة "منطقة عجمان الحرة هي منظمة تستقبل جميع المستثمرين من مواطني الدولة ومن جميع الجنسيات الأخرى وبدون الحاجة لكفيل أو وكيل أو شريك مواطن في جميع أنواع الأعمال التجارية، الصناعية، الخدمية، مع التركيز بشكل خاص على إقامة المعامل والمصانع التي تعطي أولوية للصناعات الخفيفة والصناعات البديلة والقائمة على الطاقة المتجددة، وتوفير القوى العاملة البشرية وإنتاج السلع التكنولوجية المتقدمة"⁽⁷⁾، حيث نرى أن اللائحة في مقدمتها عن المنطقة الحرة ذكرت بعضاً من صفاتها ومزاياها، وقانون الشركات أحال تنظيم المناطق الحرة للإمارات منفردة ولم يتم تعريفها بشكل عام، ونرى أيضاً أن هذا نقصاً في اللائحة المنظمة للمناطق الحرة في عجمان، وفي قانون رقم 15 لسنة 2016 بشأن التشريعات الصادرة عن سلطات المناطق الحرة ومناطق التطوير في إمارة دبي نرى أنه تم تعريف المنطقة الحرة على أنها "هي المناطق الحرة المنشأة بموجب تشريع اتحادي أو تشريع صادر عن الحاكم أو المنشأة وفقاً للتشريعات السارية في الإمارة"⁽⁸⁾.

وبناءً على البحث المفصل في هذا المجال نرى أن المناطق الحرة هي منطقة جغرافية محددة من إقليم الدولة تتمتع بتنظيم اقتصادي خاص يتم من خلالها ممارسة عمليات اقتصادية استثمارية في قطاعات متعددة حددها القانون، وتهدف الدولة من خلالها إلى جذب الاستثمارات الأجنبية، و رؤوس الأموال من خلال الامتيازات والحوافز الجمركية، والمالية التي توفرها المناطق الحرة، كما نرى أيضاً أن المنطقة الحرة هي منطقة اقتصادية محررة من القيود الجمركية يتم من خلالها ممارسة عمليات التصنيع، الاستيراد، التصدير، والتخزين، وغيرها من العمليات الاقتصادية المتاحة للمستثمرين. وبصورة عامة تهدف الحكومات من خلال المناطق الحرة إلى انسيابية ومرونة حركة الأموال، والبضائع وذلك دعماً للقطاع الاقتصادي الإقليمي والعالمي.

الفرع الثاني: تعريف شركات المناطق الحرة: عندما نتحدث عن المناطق الحرة نقصد بذلك الشركات التي تعمل بداخل هذه المناطق، حيث أنه لا يمكن العمل داخل هذه المناطق إلا على شكل نظام قانوني إما شركة أو مؤسسة، وسيتناول هذا المطلب المقصود بالشركة والمقصود بشركات المناطق الحرة.

أولاً: تعريف الشركة: الشركة لغةً هي الاختلاط أي : خلط أحد المالين بالآخر بحيث لا يمتازان عن بعضهما، وهي مصدر من شرك يشرك شركه أو شركته في الأمر، أي جعلته شريكاً، فالشركة هي عقد بين اثنين أو أكثر

⁷ المادة رقم 1، اللائحة التنظيمية لمنطقة عجمان الحرة لسنة 2019.

⁸ المادة رقم 1، قانون رقم 15 لسنة 2016 بشأن التشريعات التنظيمية الصادرة عن سلطات المناطق الحرة ومناطق التطوير الخاصة في إمارة دبي.

للقيام بعمل مشترك⁽⁹⁾، ومنها قوله تعالى: {وَإِنْ كَثِيرًا مِّنَ الْخُلَطَاءِ لَيَبْغِي بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَقَلِيلٌ مَّا هُمْ}⁽¹⁰⁾، والمقصود بالخطاء في الآية الكريمة هم الشركاء.

أما اصطلاحاً: ينصرف لفظ (الشركة) إلى معنيين في آن واحد، فهي تتضمن معنىً اقتصادياً ومعنىً قانونياً سنتطرق لبيניהما خلال هذا الفرع، حيث يقصد بالشركة من الناحية الاقتصادية هو ما يتبادر إلى ذهن المتلقي عند ذكر لفظ شركة، حيث يتمثل غالباً في المشروع الجماعي الذي يضم أكثر من شخص لتحقيق أغراض وأهداف معينة⁽¹¹⁾، بينما ينصرف المعنى القانوني للشركة إلى اتجاهين يتمثل أولهما في العقد باعتباره التصرف القانوني الإرادي الذي ينشئ الشركة أو الشخص المعنوي الناتج عن عقد الشركة المتمثل في الشخصية الاعتبارية للشركة التي تتميز بالاستقلالية عن الشركاء المكونين أو المؤسسين للشركة⁽¹²⁾.

وقد عرف المشرع الإماراتي الشركة بأنها "عقد يلتزم بمقتضاه شخصان أو أكثر بأن يشارك كل منهم في مشروع اقتصادي يستهدف تحقيق الربح، وذلك بتقديم حصة من مال أو عمل، واقتسام ما ينشأ عن هذا المشروع من ربح أو خسارة"⁽¹³⁾، فقد جاء تعريف المشرع الإماراتي للشركة واضحاً وشاملاً، ومبيناً لحقوق والتزامات الشركاء على وجه العموم.

ثانياً: تعريف شركات المناطق الحرة : تتمتع الشركات العاملة في المناطق الحرة بخصوصية عن الشركات العاملة في أنحاء الدولة وذلك نظراً للنظام القانوني الخاص الذي تخضع له. وبذلك يكون لها تعريف خاص بها، كما أن خصائصها تميزها عن غيرها من الشركات. ولقد عرف باحث سوري شركات المناطق الحرة بأنها "الشركات التي يكون مركزها في إحدى المناطق الحرة في الجمهورية العربية السورية وتكون مسجلة في سجل الشركات في إحدى هذه المناطق الحرة"⁽¹⁴⁾.

ومن الجدير بالذكر في هذا الشأن بأن المرسوم بقانون الاتحادي بشأن الشركات التجارية لم يتطرق لتعريف شركات المناطق الحرة بشكل خاص، وتركها للقوانين المنظمة لها كما سبق بيانه، حيث كان قد استثنى شركات المناطق الحرة في تطبيقه كما نصت المادة (1/5): "لا تسري أحكام هذا المرسوم بقانون على الشركات التي تؤسس في المناطق الحرة بالنسبة إلى ما ورد في شأنه نص خاص في قوانين أو أنظمة المنطقة الحرة

⁹ انظر: المعجم الوجيز، مجمع اللغة العربية، 1990م، ص 327.

¹⁰ الآية 24 من سورة ص.

¹¹ عوض علي، القانون التجاري، دار النهضة، 1994م، ص 337.

¹² إبراهيم أحمد ، الشركات التجارية في دولة الإمارات العربية المتحدة طبقاً للقانون الاتحادي رقم (2) لسنة 2015، مكتبة الجامعة، الطبعة الثانية، 2020، ص 30.

¹³ المادة رقم 8، القانون الاتحادي رقم 32 لسنة 2021 بشأن الشركات التجارية.

¹⁴ حسين أحمد ، النظام القانوني لشركات المناطق الحرة في سورية، رسالة ماجستير في القانون التجاري، جامعة دمشق، مجلة

جامعة البعث، المجلد 39، العدد 12، 2017، ص 15.

المعنية، واستثناء من ذلك تخضع هذه الشركات لأحكام هذا المرسوم بقانون في حال ما إذا سمحت قوانينها أو أنظمتها بمزاولة أنشطتها خارج المنطقة الحرة بالدولة .

كما بينت المادة أن المنشآت والشركات في المناطق الحرة تخضع إلى القوانين السارية في المنطقة الحرة، فكل منطقة حرة في الدولة لها قوانينها ولوائحها التنفيذية المنظمة للشركات العاملة فيها من حيث تعريفها وتأسيسها، وما يتعلق بشكل رأس المال والحصص والإدارة وغيرها، مما تطرقت لها اللوائح التنفيذية، وفيما عدا قانون الشركات التجارية، فإن الشركات العاملة في المناطق الحرة تطبق القوانين التي تهتم بتنظيم الأعمال، والأنشطة الاقتصادية بشكل عام، كما تلتزم بالقوانين المرتبطة بنوعية النشاط الاقتصادي، حماية الملكية، وأنظمة الصحة والسلامة والبيئة.

- ولقد عرفت اللائحة التنظيمية لمنطقة عجمان الحرة الشركة بأنها "أي مؤسسة منطقة حرة، شركة منطقة حرة، وأي شركة أخرى في منطقة عجمان الحرة يتم قيدها بالسجلات من قبل المسجل بإدراجها كشركة بموجب هذه اللوائح"⁽¹⁵⁾، وفي هذا التعريف يظهر أن للشركة في المنطقة الحرة شرطين أساسيين هما:
- أن تتخذ الشركة أحد الاشكال القانونية المحددة في اللائحة التنظيمية.
 - أن يتم تسجيل الشركة في سجل الشركات التجاري التابع لمنطقة عجمان الحرة.
- وأيضاً من خلال هذا التعريف نرى أن اللائحة بينت أنه يقصد بالشركة في المناطق الحرة شكلين وهما:
- مؤسسة المناطق الحرة: وهي شركة ذات مسؤولية محدودة مملوكة من قبل شخص واحد يتم تأسيسها بموجب لوائح الشركات⁽¹⁶⁾.
 - شركة المناطق الحرة: هي شركة ذات مسؤولية محدودة مملوكة من قبل اثنين أو أكثر من الشركاء، ويتم تأسيسها وفقاً للوائح الشركات⁽¹⁷⁾.

المطلب الثاني: أنواع شركات المناطق الحرة

قبل البدء في تناول إجراءات تأسيس شركات المناطق الحرة ينبغي علينا أن نبين أنواع المناطق الحرة، حيث أنه تتنوع الشركات الحرة منذ نشأتها إلى أشكال وصور عدة وذلك وفق تقسيمات متعارف عليها في كثير من الدول، ولقد تعددت المسميات الخاصة بالمناطق وذلك تبعاً للأهداف التي يرمى تحقيقها، بما جعل أشكال

¹⁵ المادة رقم 7، اللائحة التنظيمية لمنطقة عجمان الحرة.

¹⁶ المادة رقم 7، اللائحة التنظيمية لمنطقة عجمان الحرة.

¹⁷ المادة رقم 7، اللائحة التنظيمية لمنطقة عجمان الحرة.

هذه المناطق ومسمياتها مختلفة من دولة لأخرى⁽¹⁸⁾، وعلى الرغم من اختلاف أنواع وأشكال الشركات العاملة في المنطقة الحرة، إلا أنها جميعاً تتفق في الخصائص والتي تتمثل في عدم فرض أي نوع من أنواع الرسوم أو الضرائب الجمركية على أي من الواردات الواردة من العالم الخارجي، فضلاً عن معاملة منتجاتها التي يجري إنتاجها داخلها على أنها سلع مستوردة من الخارج وذلك بالنسبة للدولة المضيفة⁽¹⁹⁾.

الفرع الأول: أنواع المناطق الحرة وفقاً لموقعها الجغرافي : حيث إن المناطق الحرة تختلف باختلاف أنواع المشاريع التي يُسمح للشركات بفتحها فيها، فبعض المناطق الحرة يكون مسموحٌ فيها فتح أي نوع من المشاريع، ومناطق أخرى يتم تقييد المشاريع التي سُنفتح فيها أو يكون مشروع كبير ويتم الاستثمار بداخله وقد تكون مدينة كاملة يمكن تخصيصها لفتح أي مشروع فيها، فتكون هناك مناطق حرة عامة ومناطق حرة خاصة ومناطق تكون مدن أكلها، نتناول كل نوع منها في فرع مستقل عن الآخر.

أولاً: المناطق الحرة العامة : تتكون هذه المناطق من مجلس إدارة يتبعه جهاز إداري ؛ يشرف على كافة الخطوات التنفيذية للمشاريع العاملة داخل المنطقة الحرة، كما يقوم الجهاز الإداري بتقديم المعاونة اللازمة والممكنة لإصدار كافة التراخيص، وإنهاء كافة الإجراءات الخاصة بتأسيس الشركات وعمل الشركات الأجنبية، فضلاً عن تقديمه للمشورة سواء كانت فنية أو قانونية أو اقتصادية⁽²⁰⁾، كما يتولى الجهاز الإداري للمنطقة الحرة العامة تقديم كافة التسهيلات اللازمة، وإصدار الموافقة على منح التراخيص بإقامة المشروعات العاملة في المناطق الحرة العامة، من قبل مجلس إدارة المنطقة الحرة وذلك توفيراً للجهد والوقت⁽²¹⁾، كما يُقدم الجهاز الإداري للمنطقة الحرة العامة الأراضي الخاصة لإقامة المشاريع بطريقة حق الانتفاع السنوي الذي يتحدد قيمته بمعرفة الدولة.

وعلى ذلك فإن المنطقة الحرة العامة تمتاز بشكل أساسي بحرية الأنشطة الاقتصادية لكافة المستثمرين، التجار، الشركات، والمؤسسات ذات الطابع الاقتصادي والتي يمكن معها إتاحة الفرصة لممارسة كافة الأنشطة التجارية أو الصناعية أو المالية، فضلاً عن ضمها للعديد من المشروعات⁽²²⁾.

¹⁸ الجداوي، نبيل، دور المناطق الحرة في التنمية الاقتصادية العالمية والتجارة الدولية، دار الوطن للنشر، لبنان، ط 3، 2016م، ص 2.

¹⁹ الجداوي، نبيل، المرجع السابق، ص 3.

²⁰ أوسري منور، المناطق الحرة في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية، دار الزهراوي للنشر، ط2، الأردن، 2015م، ص 99.

²¹ جابر كريم، دور المناطق الحرة في تنشيط التجارة الخارجية في البلدان العربية، دار الفلاح للنشر، ط 4، القاهرة، 2016، ص 28.

²² عبد الصمد سعد، الوجيز في القانون التجاري، دار المكتب العربي الحديث للنشر، ط 1، القاهرة، 2017، ص 130.

وتشمل المناطق الحرة العامة على ثلاثة أنواع⁽²³⁾:

1. المناطق الحرة التي يجري إقامتها داخل الدوائر الجمركية في المنافذ والموانئ سواء كانت بحرية أو جوية.
2. المناطق الحرة ذات الموانئ الخاصة بها.
3. المناطق الحرة التي يجري إنشائها داخل البلاد.

وعلى ذلك فليُنْ أَلْب المناطق الحرة العامة تقع بصورة دائمة على أحد منافذ الدولة سواء كانت بحرية أو برية أو جوية⁽²⁴⁾، ويجري عزلها عن باقي إقليم الدولة من خلال إحاطتها بأسوار، فضلاً عن أن ما يتم فيها من أنشطة استثمارية يَبْقَى بلا حصر بنوع محدد من الاستثمارات، اذ تشمل التصنيع، والخدمات، والتخزين، والتجارة وما إلى ذلك، كما ان الاستثمار داخل المناطق الحرة العامة تبقي متاحه لجميع المستثمرين سواء كانوا من مواطني الدولة المضيفة او كانوا من الأجانب، اذ يَبْقَى الجميع داخل نطاق هذه المنطقة متساوون في الحصول على التسهيلات والمزايا التي يتم تقديمها في هذه المناطق⁽²⁵⁾.

وفي دولة الإمارات يوجد العديد من المناطق الحرة العامة والتي يتم فيها فتح جميع أنواع المشاريع مثل المنطقة الحرة في عجمان فهذه المنطقة هي منطقة حرة عامة وتختص بقطاعات متنوعة وعديدة ومجالاتها مختلفة منها الأغذية، المشروبات، السيارات، البناء، وغيرها. ويوجد فيها أيضاً مجلس إدارة خاص يدير هذه المنطقة بقطاعاتها المختلفة.

ثانياً: المناطق الحرة الخاصة : تقوم المناطق الحرة الخاصة دائماً على تحديد المشاريع القائمة فيها، وتكون الفائدة منها مقتصورة على الجهة التي يتم الترخيص لها بذلك، إذ تكون الفائدة وفقاً لذلك ذو طابع احتكاري. ويلزم لإنشاء الشركات أو المؤسسات داخل المنطقة الحرة الخاصة توافر مجموعة من الشروط، كأن يكون مثلاً المساحة مخصصة لإقامة المشروع من نوع معين؛ فهي مناطق تهدف لإقامة مشروع من نوع واحد بداخلها، وتقام عليها شركات للاستثمار في المشروع الذي يجري إنشاء المنطقة الخاصة من أجله⁽²⁶⁾، ومن ثم فهذه المناطق تعمل في شتي الأنشطة الاقتصادية سواء كانت تلك الأنشطة تجارية، أو أنشطة صناعية، أو أنشطة

²³ المرجع السابق، ص 131.

²⁴ الحزاري محمد، الدور الاقتصادي للمناطق الحرة في جذب الاستثمارات، دار الكتاب للنشر والتوزيع، ط 2، الجزائر، 2018م، ص 60.

²⁵ الجداوي نبيل، مرجع سابق ص 5.

²⁶ المحفوظ عبد الرحمن، اقتراح مواقع للمناطق الحرة على ساحل المنطقة الشرقية، دار الياقوت للنشر، ط 2، عمان، 2015، ص

سياحية، أو أنشطة متعددة الأغراض للخدمات الإعلامية⁽²⁷⁾، وعلى سبيل المثال فيما يخص الخدمات الإعلامية فيوجد مناطق حرة في الإمارات العربية المتحدة متخصصة في الخدمات الإعلامية مثل المنطقة الحرة شمس الإعلامية في الشارقة، وفي مجال الوسائط والترفيه مدينة الإبداع الحرة في عجمان متخصصة في ذلك، ويوجد أيضاً مدينة دبي الطبية فهذه المناطق يكون فيها مشروع ويتم الاستثمار بداخله، ويوجد العديد من المناطق الحرة الخاصة الأخرى في دولة الإمارات العربية المتحدة.

ويرجع جانب من الفقه سبب نشوء المناطق الحرة الخاصة إلى مجموعة من الأسباب التي نوجزها فيما يلي⁽²⁸⁾:

1. العمل على إيجاد منطقة قريبة للمواد الأولية لخدمة المشروعات الاستثمارية المتخصصة.
2. العمل على إيجاد مساحة جغرافية كبيرة والتي يتطلبها المشروع الاستثماري لممارسة نشاطه، والتي لا يمكن تخصيصها داخل المنطقة الحرة العامة.
3. أن المناطق الحرة الخاصة غالباً ما تكون قريبة من المعابر الحدودية سواء كانت برية أو بحرية أو جوية، وذلك لاعتبارات خاصة⁽²⁹⁾.

وفي المقابل يرى جانب آخر من الفقه، أن المناطق الحرة الخاصة قد انحصرت عددها بصورة كبيرة نظراً للمساحات الشاسعة التي يجري تخصيصها من قبل الدول المضيفة للمناطق الحرة العامة⁽³⁰⁾، وتجدر الملاحظة إلى أن المشروعات المقامة داخل المناطق الحرة الخاصة تتمتع بكافة المزايا، والحوافز الاستثمارية، والضمانات القانونية، والاقتصادية التي تتمتع بها ذات المشروعات داخل المناطق الحرة العامة⁽³¹⁾.

ثالثاً: المناطق الحرة التي تشمل مدناً بأكملها وهذا النوع ينشأ بقانون، لكن لا يوجد منطقة تعمل بهذا النظام حتى الآن، ومن المعروف أن المناطق الحرة هي تلك المواقع الجغرافية التي تتمتع بمزايا خاصة تشجّع لجذب الاستثمار، ومن هذه المزايا الإعفاءات الجمركية والضريبية بالإضافة إلى التحرر من القيود الإدارية، وتنقسم هذه المناطق الحرة من حيث النشاط إلى صناعي، خدمي، وتخزيني، وتنشأ المناطق الحرة؛ لجذب رؤوس

²⁷ قطيشات محمود، مؤسسة المناطق الحرة الأردنية، دار البازوري للنشر، ط 5، الأردن، 2015، ص 5.

²⁸ الحزاري محمد، مرجع سابق، ص 86.

²⁹ قطيشات محمود، مرجع سابق، ص 5.

³⁰ المحفوظ عبد الرحمن، مرجع سابق، ص 21.

³¹ مثني فضل، دور المنطقة الحرة في جذب وتشجيع الاستثمارات الأجنبية، دار الفؤاد للنشر والتوزيع، ط 7، بيروت، 2019، ص 170.

الأموال الأجنبية، وتشجيع التصدير، وتوفير موارد العملة الأجنبية، وخلق فرص عمل وتخفيض البطالة، وجذب تكنولوجيا وصناعات جديدة يمكن أن يستفيد منها السوق المحلية.

ويجري إنشاء المناطق الحرة التي تشمل مدناً كاملة لاعتبارات خاصة تتعلق بالهدف التي تسعى اليه الدولة المضيفة من خلال تطوير مدينة من مدنها وتحويلها إلى مركز صناعي أو تجاري عالمي⁽³²⁾، ويرى البعض من الفقه ان المصطلح الأنسب اليها هو المدن الحرة⁽³³⁾، ووفقاً لذلك فان الدولة المضيفة تتعامل مع مخارج ومداخل المدنية على اعتبار أنها بوابات للمنطقة الحرة، إذ يجري التعامل مع الواردات والصادرات فيها على اعتبار أنها قادمة إلى الدولة المضيفة ومنها، ولا يجري إنشاء هذا النوع من المناطق الحرة إلا بعد استيفاء مجموعة من الشروط الخاصة التي تتعلق بتكامل الأنشطة الاستثمارية فيها وجعلها متكامل مجمل مع بعضها البعض⁽³⁴⁾.

الفرع الثاني: أنواع المناطق الحرة وفقاً لنوعية نشاطها : وفقاً لهذا التقسيم فان أنواع المناطق الحرة يجري تقسيمها وفق تخصص النشاط الذي تخصص له المنطقة الحرة، فعلى سبيل المثال يجري تخصيص منطقة حرة لمزاولة الأنشطة التجارية وتخزين السلع، كما يجري تخصيص منطقة حرة لمزاولة الأنشطة الصناعية، فضلاً عن أن هنالك مناطق حرة خدمية للأنشطة المصرفية وأعمال البنوك، وعلى ذلك فان المناطق الحرة وفقاً لهذا التقسيم تتعدد مسمياتها نتيجة للأهداف التي يرجي تحقيقها من إنشاء هذه المناطق، وعلى ضوء ذلك فانه يمكن تقسيم المناطق الحرة وفقاً لطبيعة نشاطها إلى ما يلي⁽³⁵⁾:

أولاً: المناطق الحرة التجارية : لقد عُرِّفت المناطق الحرة التجارية بكونها " منطقة محددة جغرافياً في الغالب تكون التجارة منها واليها مع باقي العالم مصرح بها بدون قيود، حسب التسهيلات القانونية المعمول بها داخل كل منطقة، وتخضع البضائع والسلع للمراقبة بفتحها وإعادة تغليفها، وتكون البضائع والممتلكات الصادرة من المناطق الحرة التجارية للبلد الذي تقع فيه المنطقة خاضعة للجمركة"⁽³⁶⁾، وتعتبر المناطق الحرة التجارية من النماذج الأقدم للمناطق الحرة⁽³⁷⁾، حيث تهدف إلى التصدير وإعادة التصدير، وتقوم الشركات الكبرى باستغلال هذه المناطق كمركز لتوزيع بضائعها التي يجري تصنيعها داخل البلد الأم، غير أن الأمر تتطور بشأن هذا النوع من المناطق الحرة وقد تفرعت عنها أنواع أخرى، مع احتفاظ هذه المناطق بالأنشطة الرئيسية لهذه المناطق

³² الحزاري محمد، مرجع سابق، ص 87.

³³ أوسريز منور، مرجع سابق، ص 41.

³⁴ الحزاري محمد، مرجع سابق، ص 87.

³⁵ السيد فضيلة، اقتصاديات المناطق الحرة، دار المنهل للمنشورات، ط 3، بيروت، 2018م، ص 90.

³⁶ عبد المولى محمد، آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد، دار الثقافة العربية للنشر، ط 1، القاهرة، 2019، ص 7.

³⁷ المرجع السابق، ص 12.

والتي تنحصر في القيام باستيراد السلع المختلفة والمتنوعة سواء من خارج الدولة أو من داخلها، بقصد تصديرها أو تخزينها في الزمان والمكان المناسبين وبأقل أسعار التكلفة الممكنة، وإجراء عمليات التنظيف والفرز والتغليف وإعادة الخلط أو التعبئة وذلك بقصد تحسين الشكل الخارجي للبضائع، وغالباً ما تكون المناطق الحرة التجارية في إطار الموانئ الجوية أو البحرية أو البرية أو بالقرب منها وذلك بهدف تسهيل عمليات التصدير والاستيراد من والى الدولة المضيفة⁽³⁸⁾.

وتعتبر المنطقة الحرة في جبل علي "جافزا" والمنطقة الحرة في الفجيرة وأيضاً المنطقة الحرة في عجمان من المناطق الحرة التجارية التي تختص بمجال التجارة والخدمات اللوجستية. وعلى ذلك فلن المناطق الحرة التجارية تأخذ العديد من الأشكال والصور غير أن أهم هذه الأشكال ما يلي:

1 - **الميناء الحر:** حيث تنشأ تلك المنطقة داخل ميناء بحري يتضمن على مصانع صغيرة ومخازن في بعض الأحيان وذلك لخدمة الميناء، وتجدر الإشارة إلى أن الهدف من هذه المناطق قديماً هو تخزين البضائع وإعادة شحنها، وذلك دون تحمل أداء الضرائب أو الرسوم الجمركية، غير أنها في الوقت الحالي أصبحت الميناء وما حولها من مناطق ميناء حر لا يتخضع معاملاتها التجارية فيها إلى الرسوم الجمركية أو الضرائب، ومثالها في الإمارات العربية المتحدة منطقة حرة في دبي ويطلق عليها مدينة دبي الملاحية التي تقع على ساحل إمارة دبي، وأيضاً المنطقة الحرة في ميناء خليفة في إمارة أبو ظبي فهي تعتبر من الموانئ الحرة.

2 - **المخازن الحرة:** وتمتاز هذا النوع من المخازن بالعديد من الإمكانات التي تتعدى عمليات الشحن والتخزين البسيطة، إلى عمليات تسمح بإصلاح وتقويم المركبات المخزنة داخل المنطقة الحرة، وذلك بدون الأخذ بعين الاعتبار الحقوق والرسوم الجمركية، إذ تلجأ عادة المناطق الحرة التجارية إلى تنشيط وتوسيع الحركة التجارية من خلال إنشاء مناطق حرة بصورة جزئية وذلك خارج حدود المنطقة الحرة التجارية الأصلية، وعادةً ما تكون المنطقة الحرة الجزئية عبارة عن مؤسسة تخضع عملياتها الإنتاجية لنظام الإعفاء من الرسوم.

ثانياً: المحلات الحرة: وتعد هذه المحلات امتداداً لفكرة المناطق الحرة التجارية والتي تكون مقتصرة على عمليات البيع والشراء فقط، وغالباً ما تتمركز هذه المحلات في الموانئ والسكك الحديدية والمطارات⁽³⁹⁾ ومثالها المنطقة الحرة في دبي المسماة وبمركز دبي للسلع المتعددة والموجودة في إمارة دبي.

³⁸ الحزاري محمد، مرجع سابق، ص 88.

³⁹ السيد فضيلة، مرجع سابق، ص 92.

ثالثاً: المناطق الحرة الصناعية : تعرف المناطق الحرة الصناعية بأنها تلك المناطق التي يجري تخصيصها للاستثمار الصناعي بكافة أشكاله وأنواعه، وكذلك ممارسة الأعمال التجارية، والخدمية التي ترتبط بالاستثمار الصناعي، وقد عرفها البعض بأنها "مناطق يخصص فيها بإنشاء مصانع تقيمها الاستثمارات الصناعية الأجنبية أو المحلية للاستفادة من التسهيلات التي تمنحها التشريعات المنظمة لهذه المناطق" (40)، كما تعرف بأنها "تلك الفضاءات العقارية الاقتصادية المنشأة والمحددة النطاق من قبل الدولة لاحتواء مشاريع استثمارية والتي ينبغي إنشاؤها خارج المحيط العمراني وهذا تفادياً للمخاطر التي يمكن أن تنجم عن الاستغلال الصناعي" (41)، وتكون عادةً هذه المناطق في مساحات جغرافية محددة يجري عزلها جمركياً عن باقي إقليم الدولة، وفي رأينا فإن هذه المناطق تسهم بارتفاع مستوى الصناعات المحلية داخل الدولة المضيفة وذلك وفقاً لمبدأ المنافسة في جودة المنتج، إذ يجب أن تراعى في هذه الصناعات التي يجري تنفيذها داخل المنطقة الحرة الصناعية عدم التقليد أو الاستنساخ حتى تكون قادرة على المنافسة الحقيقية للصناعات العالمية.

مثال هذه المناطق في الإمارات العربية المتحدة المنطقة الحرة لمطار الشارقة الدولي والمناطق الحرة لمطارات أبوظبي، وأيضاً المنطقة الحرة في أم القيوين فهذه المناطق تعتبر من المناطق الصناعية بالإضافة للمجالات الأخرى التي تقوم بها هذه المناطق. وتتجلى المناطق الحرة الصناعية في صور عديدة غير أن أهم هذه الصور هي (42):

1 - **المناطق الحرة الصناعية التصديرية:** والتي يتوجه فيها النشاط الصناعي بصفة أساسية إلى التصدير خارج الدولة المضيفة.

2 - **المناطق الحرة الصناعية للمشروعات الصناعية:** إذ تمتاز هذه المناطق بعدم توجيه إنتاجها الصناعي إلى التصدير للخارج، بل أنها تخصص للأسواق المحلية.

وتجدر الملاحظة أن المنشآت الصناعية داخل المنطقة الصناعية يجب أن تكون متجاورة وذلك بغض النظر عن سعة إنتاجها سواء كان صغيراً أو كبيراً، وتتسم هذه المنشآت بتكامل بشكل عمودي لمراحل الإنتاج وبصورة متجانسة للمواد الخام حتى الانتهاء إلى المنتجات النهائية، أو بشكل أفقي وذلك للأنشطة المترابطة في ذات المرحلة أو المقابلة أو القريبة منها من خلال المدخلات أو المخرجات التكميلية، أو بتكامل خطى من خلال السلع والخدمات التي تمد مجموعة من العمليات الصناعية كما هو الحال في إنتاج قطع الغيار (43)،

⁴⁰ مثني فضل، مرجع سابق، ص 175.

⁴¹ الشماخ سميرة، تحليلات الموقع الصناعي، دار العلوم للنشر والتوزيع، ط2، بيروت، 2016م، ص 37.

⁴² مثني فضل، مرجع سابق، ص 40.

⁴³ معروف على حسن، المناطق الحرة الصناعية، دار البازوري للنشر والتوزيع، ط3، القاهرة، 2015، ص 141.

وعلى ذلك فإن انتشار المدن الصناعية داخل أي دولة من شأنه أن يعود على الدولة بمنافع كثيرة كتوفير اجتذاب الاستثمارات الأجنبية، ونقل وتوطين التقنية، وتعزيز قدرة المنتجات الوطنية على المنافسة في الأسواق المفتوحة، والالتزام بالمتطلبات البيئية، وتوسيع رقعة البنية الأساسية من الخدمات في الدولة، باعتبار أن المرافق العامة، والتجمعات السكنية المزدهرة تجاور المناطق الصناعية أينما وجدت، كما أن توفر الإدارة المتخصصة تساعد في المحافظة على النظافة وتشجيع الممارسات غير الضارة بالبيئة والاستثمارات في مجال التكنولوجيا النظيفة وذلك في المناطق الصناعية الجديدة⁽⁴⁴⁾.

3 - المناطق الحرة الخدمية : تُعرف هذه المناطق بأنها تلك المناطق الحرة التي تقام فيها مجموعة من المشروعات الاستثمارية الخدمية كمزاولة الأنشطة التأمينية والمصرفية وغيرها من الأنشطة إلى تتعلق بأعمال النقل بكافة صوره، فضلاً عن قيام هذه المناطق الخدمية بتقديم كافة الخدمات التي تحتاج المشروعات إليها داخل مناطق الحرة أو المشروعات الاستثمارية داخل الدولة المضيفة⁽⁴⁵⁾. كما تقدم هذه المناطق خدمات متنوعة وشركات مختصة بالخدمات، فمثلاً سوق دبي المالي يقدم خدمات مالية وغير مالية، والخدمات غير المالية أمثلتها فتح متاجر تجزئة، أو مطاعم، أو فنادق خمس نجوم وغيرها من الخدمات، وأيضاً سوق دبي للسلع المتعددة يعتبر مقراً للأسواق المتخصصة ببيع الصناعات الثقيلة مثل الذهب والمعادن، ويحتوي هذا السوق باعتباره منطقة حرة على شركات تقدم خدمات متعددة ومتنوعة في هذا المجال.

4 المناطق الحرة المالية: عرّفت المنطقة الحرة المالية بأنها "المنطقة الحرة التي تنشأ في أية إمارة من إمارات الدولة التي تزاوّل فيها الأنشطة المالية " وذلك بموجب القانون الاتحادي رقم 8 لسنة 2004 المختص بإنشاء مناطق حرة مالية في دولة الإمارات العربية المتحدة. وعادة ما يكون للمناطق الحرة المالية أشكالاً وصوراً مختلفة تتجلى أهم هذه الصور فيما يلي:

أ - المناطق الحرة المصرفية : تلك المناطق التي يجري تخصيصها في مساحات جغرافية محدودة يتواجد فيها مصارف مالية من شتى الجنسيات التي تزاوّل فيها أنشطتها بكل حرية، شريطة أن يجري التعامل فيها بعملات غير العملات المحلية للدولة المضيفة لها، ومع غير الأشخاص المقيمين بها⁽⁴⁶⁾. كما أن هناك العديد من المصارف تلجأ إلى الاستثمار داخل هذه المناطق وذلك نظراً لما تتمتع به هذه المناطق

⁴⁴ سليم علوان، تنظيم المدن الصناعية وإدارتها دار الوطن للنشر والتوزيع، ط5، عمان، 2016، ص 40.

⁴⁵ حسن معروف، مرجع سابق، ص 145.

⁴⁶ علوان سليم، مرجع سابق، ص 50.

من امتيازات متعددة، كميزة الأعفاء من ضرورة توافر مبلغ معين الأموال كرسيد احتياطي⁽⁴⁷⁾، فضلاً عن غياب أي نوع من أنواع الرقابة النقدية والمالية، كمراقبة عمليات الصرف أو فرض قيود على القروض أو تخفيض النسب المقررة للضرائب على الأرباح.

ب - **المناطق الحرة للتأمين:** هي تلك المناطق التي تقوم بذات الأنظمة التي تسير عليها سائر المناطق الحرة المصرفية، كما أنها تتمتع بذات الامتيازات والشروط من حيث المرونة وسهولة التعامل، وانعدام الضرائب المفروضة على النشاط التأميني، غير أنها تختلف عن المناطق الحرة المصرفية في تشديد الرقابة على عمليات التأمين وإخضاعها لقواعد تنظيمية دقيقة.

ولعل من الخصائص التي تمتاز بها هذه المناطق هو أن أنشطتها ذات الطابع المالي يكون في الغالب إلى تأمين الأخطار للمشروعات الكبرى، فضلاً عن أن التكلفة التأمينية تكون مرتفعة جداً، غير أن هذه المناطق تمتاز في ممارسة دورها بالسرعة والسرية والفعالية⁽⁴⁸⁾، ومثالها في إمارة دبي المنطقة الحرة المسماة بمركز دبي المالي العالمي وأيضاً سوق أبو ظبي العالمي، فهذه المناطق هي مناطق حرة مالياً.

⁴⁷ حسن معروف، مرجع سابق، ص 150.

⁴⁸ علوان سليم، مرجع سابق، ص 55.

المبحث الثاني

تأسيس شركات المناطق الحرة

لقد قدمت دولة الإمارات العربية نموذجاً يُحتذى به في شأن إنشاء وتأسيس شركات المناطق الحرة، لتخطو بذلك خطوات متقدمة نحو الصدارة في قائمة المدن الصديقة للأعمال، ومعه اتخذت الدولة جهوداً حثيثة لإيجاد بنية تشريعية وقانونية داعمة للتنافس داخل المناطق الحرة على المستويين الإقليمي والعالمي، ولقد شكلت القواعد التشريعية للمناطق الحرة في دولة الإمارات العربية الأساس المتين الذي يقوم عليه الكيان المستقل للمناطق الحرة، بما يكفل تطويرها، وتنمية وتأهيل المناطق الحرة وذلك لاستقطاب الاستثمارات، مما يجعل هذه المناطق الحرة وجهة مرجعية تمثل المناطق الحرة أمام الجهات المحلية والإقليمية والدولية.

يرى الفقه بأن السياسة الاقتصادية، والتجارية في دولة الإمارات ترتكز على مبدأ الاقتصاد الحر، حيث لا توجد قيود إدارية على التجارة الخارجية للدولة، كما لا تقوم السياسية الاقتصادية والتجارية على أساس فرض للرسوم الجمركية أو الضرائب، ولا شك أن دولة الإمارات العربية المتحدة تتوافر لديها المقومات الرئيسية الدافعة للتنمية الاقتصادية داخل المناطق الحرة⁽⁴⁹⁾. كما أرست وزارة الاقتصاد في دولة الإمارات العربية المتحدة الخطوط العريضة لعمل المناطق الحرة بما يشمل تأسيس الشركات في المناطق الحرة، والتي تم اتخاذها كمنهج لتأسيس الشركات في المناطق الحرة في كافة إمارات الدولة، حيث تختص كل منطقة حرة في دولة الإمارات بالتشريع والتنفيذ في كافة شؤونها بما يتوافق مع ما تصدره وزارة الاقتصاد في الدولة من توجيهات وملاحظات، ويظهر ذلك في تطابق إجراءات تأسيس الشركات إلى حد كبير في كافة المناطق الحرة في دولة الإمارات العربية المتحدة، وحيث أن اللائحة التنظيمية بشأن منطقة عجمان الحرة لم تتطرق لكافة إجراءات التأسيس سنقوم بالاستعانة باللائحة التنظيمية لمناطق التطوير الخاصة في دبي، وحيث أنه وبحسب اللائحة التنظيمية لمنطقة عجمان الحرة فإن شركات المناطق الحرة هي نوعين: النوع الأول مؤسسة منطقة حرة يكون لها مؤسس واحد وتكون شركة ذات مسؤولية محدودة، وشركة منطقة حرة ذات مسؤولية محدودة تتكون من شخص إلى 5 أشخاص بحد أقصى، وبالرغم أن شكل المؤسسة يختلف عن شكل الشركة لكن إجراءات تأسيسهما واحدة استناداً لللائحة التنظيمية لمناطق التطوير الخاصة في دبي.

⁴⁹ لبل فطيمة، المناطق الحرة العربية ودورها في تنمية التجارة العربية البينية، المنطقة الحرة المشتركة الأردنية السورية 2000 -

ولذلك سنقوم بتقسيم هذا المبحث إلى مطلبين، الأول يتحدث عن الخطوات الأولية لتأسيس شركات المناطق الحرة في دولة الإمارات العربية المتحدة أي ما قبل التأسيس، والثاني يتحدث عن إجراءات البدء في تأسيس هذه المناطق.

المطلب الأول: الخطوات الأولية لتأسيس شركات المناطق الحرة في دولة الإمارات العربية المتحدة

تخضع الشركات التي تؤسس في المناطق الحرة إلى قوانين المنطقة الحرة ولوائحها التنفيذية بدءاً من التأسيس إلى التصفية، فقد بينت البوابة الرسمية لحكومة دولة الإمارات ما يتعلق بتأسيس الأعمال والشركات في المناطق الحرة على وجه عام⁽⁵⁰⁾، حيث يتطلب تأسيس شركة في المنطقة الحرة استكمال خطوات معينة تشترطها الوزارة مع المنطقة الحرة بالاتفاق وذلك قبل البدء في التأسيس، وتبدأ بتحديد نوع النشاط الاقتصادي إلى حد النهاية التي ترتبط بالبدء في تسجيل الشركة واستصدار الرخصة، ومن خلال هذا المطلب سيتم بيان هذه الخطوات تفصيلاً كل خطوة سيتم إفرادها في فرع بما يتوافق مع الوزارة واللائحة التنظيمية لمنطقة عجمان الحرة، ولائحة مناطق التطوير الخاصة التابعة لإمارة دبي السابقة الذكر.

الفرع الأول: تحديد طبيعة النشاط الاقتصادي : يمنح المستثمرون ميزة و صلاحية تحديد طبيعة النشاط الاقتصادي المناسب مع المنشأة والشركة التي يرغب في تأسيسها، حيث إن المناطق الحرة في دولة الإمارات قد منحت المستثمرين أكثر من 11 نشاطاً اقتصادياً رئيسياً من أجل إنشاء الشركة على أساسه، و تتمثل تلك النشاطات في الآتي: شركة تجارية، شركة خدمات، شركة صناعية، شركة تعليمية، شركة إعلامية، شركة تجارة إلكترونية، شركة تخزين، شركة إبداعية، شركة خارجية (أوفشور)، كما تم إضافة خيار في معظم اللوائح التنفيذية والمراسيم الصادرة بشأن تأسيس الأعمال والشركات في المناطق الحرة من نوع " أخرى" ليشمل أي نوع من الأنشطة الاقتصادية التي قد تستجد مستقبلاً لتكون نشاطاً اقتصادياً قابلاً للتطبيق والاستثمار فيه⁽⁵¹⁾.

الفرع الثاني: تحديد الشكل القانوني لمنشأة الأعمال في المناطق الحرة : يحدد المستثمرون الشكل القانوني للمنشأة بناءً على متطلبات الأعمال وطبيعة النشاط التجاري للمنشأة، فقد بينت وزارة الاقتصاد في دولة الإمارات العربية المتحدة أن منشأة الأعمال في المناطق الحرة تنصب في ثلاث كيانات قانونية أساسية تتمثل في شركة منطقة حرة ذات مسؤولية محدودة، شركة منطقة حرة، ومؤسسة منطقة حرة، ويمكن الفرق بين الكيانات القانونية السابقة الذكر في عدد المساهمين وطبيعة المساهم وفق اللوائح المنظمة، وقد تتباين الأشكال القانونية لمنشآت الأعمال من منطقة حرة إلى أخرى، إذ لا تلتزم المناطق الحرة بإدراج جميع الأشكال القانونية السابق بيانها من وزارة الاقتصاد في الدولة، لكن ليس لها الخروج عن هذه الأشكال، كما أن المنطقة حرة تختص بالتشريع والتنفيذ

⁵⁰ الموقع الرسمي لوزارة الاقتصاد، دولة الإمارات العربية المتحدة، مرجع سابق.

⁵¹ الموقع الرسمي لوزارة الاقتصاد، دولة الإمارات العربية المتحدة، مرجع سابق.

في فيما يتعلق بشركاتها ومنها الأشكال القانونية للمنشأة، إذ يتوجب على المستثمر في المنطقة الحرة الرجوع لإدارة المنطقة الحرة المراد الاستثمار فيها لمراجعة الشكل القانونية المتاح فيها والمتناسب مع رخصة الأعمال المبنية على النشاط الاقتصادي المحدد من قبله، وفي هذا الفرع سنتطرق إلى الأشكال القانونية للشركات في كل من منطقة عجمان الحرة ومناطق التطوير الخاصة.

الفرع الثالث: الاسم التجاري: يتعين على المستثمر اختيار اسم مميز للشركة وغير متطابق مع اسم غيره من الشركات، فبعد اختيار الاسم التجاري يتوجب على المستثمر مراجعة إدارة المنطقة الحرة المعنية للتأكد من عدم الحجز على الاسم التجاري المختار مسبقاً من قبل شركة أخرى، تقيم أيضاً الدوائر الاقتصادية وإدارات المناطق الحرة بحثاً إن كان الاسم التجاري المقدم صالحاً للتسجيل من عدمه، بما يتوافق مع الشروط التي أقرتها مسبقاً وكما تتفق معظم الدوائر التنموية الاقتصادية وسلطات المناطق الحرة في شروط اعتماد الاسم التجاري والموافقة عليه، وحيث أن القانون الاتحادي فيما يخص الشركات التجارية لا يطبق على المناطق الحرة فلا يمكننا اعتباره القاعدة العامة في هذا السياق وحيث أن اللائحة المنظمة للمنطقة الحرة في عجمان لم تتطرق لموضوع اسم الشركة فنسذكر ما يخص شروط الاسم من اللائحة التنفيذية لمناطق التطوير الخاصة/ 2018، وبشكل عام تتمثل تلك الشروط في الآتي⁽⁵²⁾:

أولاً: أن يتم اعتماد الاسم من قبل أمين السجل: وهذا معناه ألا يكون الاسم مخالفاً للنظام العام والآداب العامة، وألا يكون له شبيهاً أو اسماً آخر قد يتم الخلط بينهما.

ثانياً: ألا يكون الاسم التجاري يتعارض مع قوانين حماية الملكية الفكرية.

ثالثاً: أن يكون الاسم التجاري متبوعاً باختصار شكل الشركة: فيدون اسم الشركة المقيدة كمؤسسة منطقة حرة متبوعاً باختصار م.م.ح، ويكون اسم الشركة المقيدة كشركة منطقة حرة متبوعاً باختصار ش.م.ح. وأيضاً فيما يخص موضوع تعديل الاسم فإنه يجوز للشركة في المنطقة الحرة تعديل اسمها بناءً على قرار خاص من أغلبية كبرى للشركاء المخولين بالتصويت وفقاً لعقد التأسيس، ويقوم أمين السجل بعد فحص الاسم بإصدار قراره فيما يخص تعديل الاسم أم رفض هذا التعديل⁽⁵³⁾.

الفرع الرابع: اختيار مقر الشركة: تقدم المناطق الحرة في الدولة عدة خيارات بشأن تأسيس مقر للشركة، إذ تتيح للمستثمر بدء أعماله في المنطقة الحرة في مكاتب تنفيذية ومراكز أعمال تتمثل في مساحات مشتركة للعمل تتمثل في قاعات وغرف اجتماعات، توفر للمستثمرين مستودعات مجهزة تتناسب مع متطلبات العمل، وقريبة من الموانئ البحرية والمطارات الرئيسية، تستفيد الشركات مما سبق بإبرام عقود إيجار مع سلطة المنطقة الحرة،

⁵² المادة 13، اللائحة التنفيذية لمناطق التطوير الخاصة، 2018.

⁵³ المادة 13، اللائحة التنفيذية لمناطق التطوير الخاصة، 2018.

وفيما يخص المقر في منطقة عجمان الحرة فقد نصت اللائحة التنظيمية على أنه: "من أجل مزاولة الأعمال التجارية في منطق عجمان الحرة يتعين على صاحب الترخيص أن يستأجر مقراً وفقاً للشروط وأحكام عقود الإيجار الصادرة عن منطقة عجمان الحرة، يُستخدم المقر لأغراض التجارية الخاصة بصاحب الترخيص، والتي يرغب صاحب الترخيص بالحصول على رخصة لها"⁽⁵⁴⁾.

وقد بينت اللائحة التنظيمية لمنطقة عجمان الحرة أن المقرات التي تسمح بها وتوفرها في المنطقة نوعان ألا وهما⁽⁵⁵⁾:

أولاً: مبنية جاهزة (مستودعات أو مكاتب أو محلات): تكون هذه المقرات مبنية جاهزة في منطقة عجمان الحرة، يستخدمها صاحب الترخيص على حالتها دون أن يقوم بأي تغييرات، أو تعديلات فيها، أو قد يحتاج صاحب الترخيص إلى تعديل طفيف، أو كبير يلزم الحصول بشأنه على موافقة السلطة المختصة بمنطقة عجمان الحرة. ثانياً: قطعة أرض مجهزة (قطعة أرض فضاء): تكون هذه المقرات قطع أرض مجهزة في منطقة عجمان الحرة يمكن تأجيرها لصاحب الترخيص، حيث يستطيع صاحب الترخيص إنشاء مقر مخصص حسب احتياجاته وأغراضه.

ويتم توقيع عقد الإيجار مقر الشركة في منطقة عجمان الحرة بين إدارة منطقة عجمان الحرة وصاحب الترخيص ينص على شروط وأحكام عقد الإيجار⁽⁵⁶⁾. وقد أجاز نظام منطقة عجمان الحرة للشخص المرخص له بالتأجير من الباطن⁽⁵⁷⁾، ويقوم ذلك عن طريق تأجير المقر الذي استأجره من المنطقة الحرة لمستأجر جديد بالاتفاق مع السلطة المختصة بالمنطقة الحرة؛ بدلاً من إلغاء الترخيص أو إغلاق المقر إذا تختم عبه ذلك لظروف قهرية أو لأي سبب آخر، لذلك يجب على من يقوم بتأجير المقر من الباطن أن يرفق بطلب التأجير الذي يقدمه للسلطة المختصة ما يلي⁽⁵⁸⁾:

1. الأسباب التي دفعته للتأجير من الباطن حتى تتخذ الإدارة الإجراءات المناسبة لو كان السبب يرجع لعيب في المقر أو تتخذ اللازم ضد هذا الشخص لو كان هو من تسبب في إلحاق الضرر بالمقر، لذلك اشترط القانون على الإدارة التنسيق مع إدارة البيئة والصحة والسلامة والإدارات المعنية
2. ما يفيد بأن المستأجر من الباطن له علاقة بالمستأجر الأصلي سواء كانت شركة تابعة له أو شركة له نصيب فيها

⁵⁴ المادة رقم 10، اللائحة التنظيمية بشأن منطقة عجمان الحرة، 2019.

⁵⁵ المادة رقم 10-2، اللائحة المنظمة لمنطقة عجمان الحرة، 2019.

⁵⁶ المادة رقم 10-2-2، اللائحة المنظمة لمنطقة عجمان الحرة، 2019.

⁵⁷ المادة رقم 10-2-2، اللائحة المنظمة لمنطقة عجمان الحرة، 2019.

⁵⁸ لمادة رقم 10-2-3، اللائحة المنظمة لمنطقة عجمان الحرة، 2019.

3. أن يكون طالب التصريح بالتأجير من الباطن قد قام بإنشاء مبنى مجهز خاصة إذا كان عقد التأجير الأصلي لمنطقة فضاء فيجب أن يكون المستأجر الأصلي قد أقام عليها بناء مجهزاً، وهذا يفيد أن النظام لا يسمح بعمليات السمسرة بالاتجار بالتأجير.
4. أن يكون المقر مناسباً للنشاط الذي سيقوم به المستأجر من الباطن وهو لن يكون مناسباً إلا إذا كان متوافقاً مع النشاط الأصلي المرخص به وذلك حتى تضمن إدارة المنطقة استمرار الأنشطة التي ترخص بها، لذلك يشترط ألا يعوق النشاط الجديد الذي سيزاوله المستأجر من الباطن نشاط المستأجر الأصلي.
5. أن يكون المستأجر من الباطن مؤهلاً للقيام بالنشاط الذي يقوم بالتأجير لمزاويلته وذلك بالتأكد من أنه يحمل رخصة بمزاولة هذا النشاط.
6. دفع الرسوم المقررة للتأجير من الباطن.

المطلب الثاني: خطوات تأسيس شركات المنطقة الحرة في منطقة عجمان الحرة ومناطق التطوير الخاصة

لقد نص القانون الشركات الإماراتي أنه لا يطبق على الشركات التي تؤسس في المناطق الحرة، فيما ورد بشأنه نص خاص⁵⁹، حيث أن قانون الشركات وهو القاعدة العامة للشركات اعتبر أن شركات المناطق الحرة لها أوضاعها المختلفة التي قد تجعلها تختلف عن الشركات المنظمة في القانون العام للشركات، وبعد المرور على اللوائح التنظيمية فيما يخص شركات المناطق الحرة نجد أنها أحالت العديد من المواضيع للقانون العام فيما لم يرد بشأنه نص مثال على ذلك، أهلية الشريك في شركة المنطقة الحرة، فلم تتحدث اللائحة التنظيمية الخاصة فيما يخص الأهلية فهنا نعود للقاعدة العامة وهو قانون الشركات الاتحادي العام، أما فيما ورد بشأنه نص فنطبق نص اللائحة .

أشرنا سابقاً إلى أن اللوائح التنظيمية للمناطق الحرة في الإمارات، ومنها اللائحة التنظيمية لمناطق التطوير الخاصة بدبي، واللائحة التنظيمية الخاصة بمنطقة عجمان الحرة بينتا أن أشكال شركات المناطق الحرة عديدة وأشهر هذه الأشكال هما مؤسسة شركة حرة وشركة منطقة حرة، ولقد قمنا بتعريفهما سابقاً ونذكر بأن مؤسسة المنطقة الحرة هي عبارة عن شركة ذات مسؤولية محدودة يؤسسها شخص واحد، بينما شركة المنطقة الحرة هي شركة ذات مسؤولية محدودة أيضاً ولكن يؤسسها من شخص حتى 5 كحد أقصى، وحيث أن اللائحة التنظيمية لمنطقة عجمان الحرة لم تتطرق لتفاصيل تأسيس الشركات إنما ذكرت وفصلت موضوع الترخيص، فسنستند في هذا المطلب إلى اللائحة التنظيمية لمناطق التطوير الخاصة في دبي للعام 2018، وحيث أن اللائحة التنظيمية الخاصة بدبي لم تفرق بين هذه الأشكال إلا من حيث الخصائص فسنتناول خصائص كل واحدة منهما في الفرع الأول، ثم نتطرق لتأسيس الشركات وما يتعلق بها في الفرع الثاني.

⁵⁹ المادة 4/د من قانون اتحادي رقم 2 لسنة 2015، بشأن الشركات التجارية.

الفرع الأول: خصائص شركات المناطق الحرة: إن اللائحة التنظيمية الخاصة بدبي قد ميزت بين خصائص مؤسسة منطقة حرة وشركة منطقة حرة فسنبين ذلك ببعض من التفصيل.

أولاً: خصائص مؤسسة منطقة حرة:

1. مؤسسة المنطقة الحرة عبارة عن شركة ذات مسؤولية محدودة لها شريك واحد، وعليها أن تذكر في جميع تعاملاتها وعقودها وإعلاناتها وفواتيرها ومراسلاتها وموادها المطبوعة أنها ذات مسؤولية محدودة⁽⁶⁰⁾.
2. تقتصر مسؤولية الشريك تجاه مؤسسة المنطقة الحرة بخصوص حصته على رأس المال الذي دفعه في المؤسسة، وإذا كانت حصته غير مدفوعة فعليه دفع ما لم يدفعه⁽⁶¹⁾.
3. لمؤسسة المنطقة الحرة شخصية قانونية مستقلة عن شريكها⁽⁶²⁾.
4. لمؤسسة المنطقة الحرة ما للشخص الطبيعي من صفة وحقوق وامتيازات⁽⁶³⁾.
5. لا يجوز لمؤسسة المنطقة الحرة أن تدعو الجمهور للاكتتاب في حصصها⁽⁶⁴⁾.
6. ينبغي لمؤسسة المنطقة الحرة ألا تتعدى حدود المنطقة الخاصة الممنوح الترخيص لها فيها⁽⁶⁵⁾.

ثانياً: خصائص شركة منطقة حرة:

1. شركة المنطقة الحرة عبارة عن شركة ذات مسؤولية محدودة لها شريك واحد بحد أدنى وخمسة بحد أقصى⁽⁶⁶⁾.
2. تقتصر مسؤولية الشريك تجاه الشركة بخصوص حصته على رأس المال الذي دفعه في الشركة⁽⁶⁷⁾.
3. يجب على الشركة أن تذكر في جميع تعاملاتها وموادها المطبوعة أنها شركة ذات مسؤولية محدودة⁽⁶⁸⁾.
4. لشركة المنطقة الحرة شخصية قانونية مستقلة عن شركائها⁽⁶⁹⁾.
5. لا يجوز لمؤسسة المنطقة الحرة أن تدعو الجمهور للاكتتاب في حصصها⁽⁷⁰⁾.

⁶⁰ المادة 9-1، اللائحة التنفيذية لمناطق التطوير الخاصة، دبي، 2018.

⁶¹ المادة 9-2، اللائحة التنفيذية لمناطق التطوير الخاصة، دبي، 2018.

⁶² المادة 9-3، اللائحة التنفيذية لمناطق التطوير الخاصة، دبي، 2018.

⁶³ المادة 9-4، اللائحة التنفيذية لمناطق التطوير الخاصة، دبي، 2018.

⁶⁴ المادة 9-5، اللائحة التنفيذية لمناطق التطوير الخاصة، دبي، 2018.

⁶⁵ المادة 9-6، اللائحة التنفيذية لمناطق التطوير الخاصة، دبي، 2018.

⁶⁶ المادة 10-1، اللائحة التنفيذية لمناطق التطوير الخاصة، دبي، 2018.

⁶⁷ لمادة 10-2، اللائحة التنفيذية لمناطق التطوير الخاصة، دبي، 2018.

⁶⁸ لمادة 10-3، اللائحة التنفيذية لمناطق التطوير الخاصة، دبي، 2018.

⁶⁹ لمادة 10-4، اللائحة التنفيذية لمناطق التطوير الخاصة، دبي، 2018.

⁷⁰ لمادة 10-5، اللائحة التنفيذية لمناطق التطوير الخاصة، دبي، 2018.

6. ينبغي لمؤسسة المنطقة الحرة ألا تتعدى حدود المنطقة الخاصة الممنوح الترخيص لها فيها⁽⁷¹⁾.

ثالثاً: الشكل القانوني لمنشآت الأعمال في منطقة عجمان الحرة : لقد بينت اللوائح التنظيمية لمنطقة عجمان الحرة أن الشركات في منطقة عجمان الحرة "هي أي مؤسسة منطقة حرة، شركة منطقة حرة، وأي شركة أخرى في منطقة عجمان الحرة يتم قيدها بالسجلات من قبل المسجل بإدراجها كشركة بموجب هذه اللوائح" ولقد بينت اللائحة أن الشركات قد تتخذ أحد الأشكال الآتية⁽⁷²⁾:

1. الشركة التابعة: هي أي شركة يملك فيها صاحب الترخيص أي عدد من الحصص.
2. شركة منطقة حرة: هي شركة ذات مسؤولية محدودة مملوكة من قبل اثنين أو أكثر من الشركاء، يتم تأسيسها وفقاً للوائح الشركات.
3. مؤسسة منطقة حرة: هي شركة ذات مسؤولية محدودة مملوكة من قبل شخص واحد يتم تأسيسها بموجب لوائح الشركات.

وبالتالي يظهر من تعريف الشركة التابعة أن للشخص الطبيعي والاعتباري القدرة على تملك الحصص في شركات المناطق الحرة، بمعنى إتاحة الملكية المشتركة في الشركات، وإجازة أن يمتلك الشخص أكثر من شركة في المنطقة الحرة. وفيما يتعلق بتعريف مؤسسة المنطقة الحرة فهو أقرب إلى تعريف شركة الشخص الواحد في المناطق الحرة، باعتباره أنه في بداية تعريف مؤسسة منطقة حرة بدأ بأنها هي شركة ذات مسؤولية محدودة. وباعتبار أن فكرة شركة الشخص الواحد قائمة على أساس "السماح لشخص واحد بأن يكون شركة بمفرده عن طريق اقتطاع مبلغ أو قيمة مالية معينة من ذمته المالية، وتخصيصها في استثمار معين على شكل شركة تكتسب الشخصية المعنوية، شرط أن تكون مسؤوليته محدودة بقدر القيمة أو المبلغ المخصص لأعمالها من دون أن يكون مسؤولاً عن باقي عناصر ذمته المالية الأخرى من الديون المترتبة عليه والناشئة في استثمار مشروع الشركة"⁽⁷³⁾.

رابعاً: الشكل القانوني لمنشآت الأعمال في مناطق التطوير الخاصة : لقد بينت اللائحة التنفيذية لشركات المناطق الحرة في مناطق التطوير الخاصة لسنة 2018 الشكل القانوني للشركة بكونها "مؤسسة شركة منطقة حرة في مناطق التطوير الخاصة" كما بينت أن أي شركة تأسست في غير المنطقة الحرة تعتبر شركة أجنبية، وبذلك فلقد وضحت اللائحة أن الشركة قد تتخذ شكل مؤسسة منطقة حرة أو شركة منطقة حرة، وكلاهما يشترط تأسيسهما في المنطقة الحرة المتمثلة بمناطق التطوير الخاصة، وإلا اعتبرت شركة

⁷¹ لمادة 10-6، اللائحة التنفيذية لمناطق التطوير الخاصة، دبي، 2018.

⁷² المادة رقم 7، القرار رقم 15 مايو لسنة 2019 بشأن اعتماد اللوائح التنظيمية لمنطقة عجمان الحرة.

⁷³ ناصيف الياس، موسوعة الشركات التجارية، الجزء الخامس، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، 2013، ص 17.

أجنبية، استناداً إلى تعريف الشركة الأجنبية في اللائحة⁽⁷⁴⁾، وبذلك حسب ما تبين فإنه يظهر التوافق في الأشكال القانونية للشركات في كل من منطقة عجمان الحرة، ومناطق التطوير الخاصة، وهذا يعكس مدى اتفاقهما مع ما بينته وزارة الاقتصاد في الأشكال القانونية التي قد تتخذها الشركات في المناطق الحرة في الدولة.

الفرع الثاني: إجراءات تأسيس شركات المناطق الحرة بأشكالها (مؤسسة، شركة): إن الدول تهتم جداً بتقديم التسهيلات في الإجراءات الشكلية فيما يخص الاستثمار ل جذب المستثمرين إليها فعندما يتم تنظيم أي قانون يخص الاستثمار الوطني أو الأجنبي يتم ذكر التسهيلات والسواء فيها، وكذلك الأمر في المناطق الخاصة فقد تم تقديم تسهيلات الخاصة بإنشاء الشركات في المناطق الحرة ونظام عملها، حيث إن المستثمر يبدأ نشاطه بالحصول على ترخيص بإنشاء الشركة تمهيداً لبدء العمل، ويتجه دائماً إلى المناطق الحرة التي تمنح تسهيلات في الإنشاء وتتلاشى فيها التعقيدات الإدارية التي تكلف الجهد والمال، وتعتبر مدخلاً للفساد، والرشوة وهي من أكبر الموانع التي تخشاه المستثمرون؛ خاصة إذا لم يكونوا من مواطني الدولة وهم من تبحث الدول عنهم لتعمير المناطق الحرة.

وتعتبر التسهيلات التي تقدمها الإمارات لإنشاء الشركات في المناطق الحرة من أهم الحوافز التي جعلتها تحتل المراتب الأولى في المناطق الحرة هي امتلاك المستثمرين الأجانب للشركات بنسبة 100% وبدون حاجة إلى شريك محلي وهذا ما يفهم "بمفهوم المخالفة" لعدم اشتراط ذلك في اللائحة التنظيمية الخاصة، وحيث أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر من أهم أشكال التدفقات الرأسمالية التي أخذت مكانة كبيرة في الوقت الراهن لما له من أثر في النمو الاقتصادي لأن الشركات الدولية تساهم في تقدم الدول النامية من خلال:

1. رفع كفاءة التصدير في الدول النامية وتوطين بعض الصناعات في هذه الدول ومن أهم الدوافع لذلك انخفاض تكلفة النقل، وتقليل الوقت اللازم له لما تمثله تكلفة النقل من نسبة عالية من تكلفة المنتج النهائي في الدول الصناعية، وتوجد منتجات لا تتمكن الدول النامية من إنتاجها بدون الشركات الأجنبية، كما يساعد السماح للشركات الأجنبية بالإنتاج بدون معوقات في فتح الأسواق العالمية أمام البضائع التي تنتج في الدول النامية وهذا يؤدي إلى زيادة الصادرات وتحسين ميزان المدفوعات لهذه الدول⁽⁷⁵⁾.

وتعتبر المناطق الحرة المجال الخصب للشركات الأجنبية التي تسعى إلى تصدير منتجاتها خارج الدولة لما تقدمه المناطق الحرة غالباً كما أشرنا من مزايا، وإعفاءات للشركات، والأفراد، بعكس الشركات التي تستثمر داخل

⁷⁴ المادة رقم 5، اللائحة التنفيذية لشركات المناطق الحرة في مناطق التطوير الخاصة، إمارة دبي، 2018.

⁷⁵ فوزي صلاح الدين، تأثير العولمة على الاستثمار الأجنبي المباشر - المؤتمر السادس لكلية الحقوق جامعة المنصورة، ص

- الدولة، حتى لو كانت شركات أجنبية فهي تعمل على توزيع منتجاتها في الداخل لتستفيد من ميزة وجودها داخل السوق المحلي مما يغنيها عن دفع الضرائب والرسوم المقررة على البضائع المستوردة من الخارج.
2. توفير العملات الأجنبية: حيث يترتب على قيام الشركات الأجنبية العاملة في المناطق الحرة بالاستثمار وإدخال مستلزمات الإنتاج وتصدير منتجاتها إلى الخارج إلى توفير العملات الأجنبية.
3. نقل التكنولوجيا الحديثة: فتقوم الشركات الأجنبية بنقل التكنولوجيا إلى الدول المضيفة مما يتيح لها الوقوف على نظم وأساليب الإنتاج والتوزيع والخبرات التكنولوجية، وهذا يصعب الحصول عليه بدون وجود هذه الشركات على أراضي الدولة⁽⁷⁶⁾.
- ونظراً لأهمية الاستثمار الأجنبي للأسباب السابق ذكرها وحرصاً من منطقة عجمان الحرة على تحفيز الشركات الأجنبية على الاستثمار بالمنطقة الحرة للإمارة فقد دأبت للقضاء على أهم المعوقات التي تقيد نشاط المنطقة الحرة مثل اشتراط وجود شريك محلي يمتلك نسبة معينة في المشروع أو ضرورة توظيف نسبة معينة من مواطني الدولة⁽⁷⁷⁾.
- وبعد هذه المقدمة نتطرق لأهم الإجراءات الخاصة بتأسيس الشركات من حيث التأسيس ونظام التأسيس ورأس المال وتوزيع الحصص ومجلس إدارة الشركة، ونفصل كل موضوع بفرع مستقل.
- أولاً: طلب التأسيس:** يجوز لمؤسسي شركة منطقة حرة ، أو مؤسسة منطقة حرة، أن يقدموا طلب تأسيس إلى أمين السجل وذلك بإيداع طلب وفق النموذج المحدد الذي يتضمن المعلومات التالية⁽⁷⁸⁾:
- أ. اسم وجنسية وعنوان وتفاصيل كل شريك.
 - ب. الاسم التجاري.
 - ت. الموافقة المبدئية.
 - ث. قيمة رأس المال.
 - ج. اسم وجنسية وعناوين والتفاصيل الأخرى لأعضاء مجلس الإدارة المقترحين والمدير وأمين السر.
 - ح. أي وثيقة أو معلومات أخرى يطلبها أمين السجل.

⁷⁶ صالح عدنان، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة – العدد الخاص بمؤتمر الكلية 2013 – ص 367.

⁷⁷ فضال مريم، المناطق الحرة ودورها في التنمية ، رسالة ماجستير ، جامعة عبد الملك السعدي ، 2008، على الموقع <https://www.marocdroit.com> تاريخ الزيارة 2023/4/30.

⁷⁸ المادة رقم 1-11، اللائحة التنفيذية لشركات المناطق الحرة في مناطق التطوير الخاصة، دبي، 2018.

ويرفق أن يكون طلب التأسيس المقدم مرفقاً بمسودة عقد تأسيس ونظام أساسي لاعتمادها من جانب أمين السجل، وعقد الإيجار⁽⁷⁹⁾، وبعد موافقة أمين السجل على طلب التأسيس تصدر الرخصة وعقد التأسيس ونظام أساسي مسجلين، وشهادة أسهم عند طلب العميل مشروطة بإيداع رأس المال كاملاً في البنك⁽⁸⁰⁾.

ثانياً: عقد التأسيس والنظام الأساسي: لقد نصت اللائحة التنظيمية بشأن منطقة عجمان الحرة على أنه ينبغي أن يكون لمؤسسة المنطقة الحرة أو شركة المنطقة الحرة عقد تأسيس ونظام أساسي⁽⁸¹⁾، وينبغي لعقد التأسيس أن يحدد كل ما يلي⁽⁸²⁾:

أ. اسم مؤسسة المنطقة الحرة أو شركة المنطقة الحرة.

ب. العنوان المسجل لمؤسسة المنطقة الحرة أو شركة المنطقة الحرة.

ت. اسم وجنسية وعنوان كل شريك.

ث. رأس المال وتقسيمه إلى عدد من الحصص وتفاصيل فئات الحصص، إن وجدت وقيمة كل حصة.

ج. عدد الحصص التي اكتتب فيها كل شريك.

ح. السنة المالية.

ويكون لأمين السجل أن يحدد نموذجاً موحداً لعقد التأسيس والنظام الأساسي لمؤسسة المنطقة الحرة أو شركة المنطقة الحرة الخاصة بالشركات، ويجوز تعديل عقد التأسيس والنظام الأساسي بتوقيع أغلبية الشركاء وذلك بعد اعتماده من قبل أمين السجل، ويجوز تحرير العقد باللغتين العربية والإنجليزية⁽⁸³⁾.

ثالثاً: رأس المال والحصص: حيث أن اللائحة التنظيمية بشأن منطقة عجمان الحرة من ضمن التسهيلات التي تقدمها لشركاتها في المنطقة هو أنه لا يوجد حد أدنى أو أقصى لرأس المال⁽⁸⁴⁾، وحتى في اللائحة التنفيذية بشأن المناطق الحرة في المناطق الخاصة بدبي لم تحدد رأس المال، واشترط وجود رأس مال كافٍ للقيام بالأنشطة المصرح بها في الرخصة⁽⁸⁵⁾، ويجوز للشركاء بناءً على الأغلبية تعديل وزيادة رأس المال وفقاً لعقد التأسيس والنظام الداخلي للشركة⁽⁸⁶⁾، ويجوز للشركة أو المؤسسة في المناطق الحرة بتخفيض رأس المال في حال تكبدت المؤسسة أو الشركة أي خسارة ويتم ذلك عن طريق طلب يُقدم لأمين السجل⁽⁸⁷⁾، ويتم نشر

⁷⁹ المادة رقم 11-2، اللائحة التنفيذية لشركات المناطق الحرة في مناطق التطوير الخاصة، دبي، 2018.

⁸⁰ المادة رقم 11-3، اللائحة التنفيذية لشركات المناطق الحرة في مناطق التطوير الخاصة، دبي، 2018.

⁸¹ المادة رقم 12-1، اللائحة التنفيذية لشركات المناطق الحرة في مناطق التطوير الخاصة، دبي، 2018.

⁸² المادة رقم 12-2، اللائحة التنفيذية لشركات المناطق الحرة في مناطق التطوير الخاصة، دبي، 2018.

⁸³ المادة رقم 12-3 حتى 6، اللائحة التنفيذية لشركات المناطق الحرة في مناطق التطوير الخاصة، دبي، 2018.

⁸⁴ المادة رقم 1-2، اللائحة التنظيمية بشأن منطقة عجمان الحرة، 2019.

⁸⁵ المادة رقم 14، اللائحة التنفيذية بشأن المناطق الحرة في مناطق التطوير الخاصة بدبي، 2018.

⁸⁶ المادة رقم 16، اللائحة التنفيذية بشأن المناطق الحرة في مناطق التطوير الخاصة بدبي، 2018.

⁸⁷ المادة رقم 18، اللائحة التنفيذية بشأن المناطق الحرة في مناطق التطوير الخاصة بدبي، 2018.

تخفيض رأس مال الشركة في المنطقة الحرة في صحيفة واسعة الانتشار لمدة 14 يوم حتى يتسنى لمن له حق على الشركة الاعتراض أمام أمين التسجيل خلال هذه المدة.

المبحث الثالث

ترخيص شركات المناطق الحرة

بعد تأسيس الشركة وحصولها على الأوراق الرسمية وقبل البدء في مزاولة عملها لا بد لها من أن تحصل على الترخيص لمزاولة هذا العمل، وتُعرف رخصة المنطقة الحرة بأنها رخصة يمنحها مسجل الشركات للمرخص له لمزاولة الأعمال التجارية في منطقة عجمان الحرة⁽⁸⁸⁾، وحيث أن الترخيص له إجراءات للحصول عليه سنقوم بتفصيل ذلك في المطلب الأول، وتختلف أنواع الرخص التي تمنح لشركات المناطق الحرة بشكل عام، فقد قسّم الفقه الرخص إلى 4 أنواع فنتطرق لها وللرخص الممنوحة للشركات في منطقة عجمان الحرة بشكل خاص في المطلب الثاني.

المطلب الأول: إجراءات الترخيص لمؤسسة منطقة حرة

لقد نظمت اللائحة التنظيمية بشأن منطقة عجمان الحرة حدود عمل الترخيص وكيفية الحصول عليه وكيفية تعديل النشاط وكيفية الحصول على تراخيص أخرى وغير ذلك من الإجراءات، سنتناول هذا الموضوع ببعض من التفصيل.

الفرع الأول: حدود فرع الترخيص: يعمل الترخيص في حدود المنطقة الحرة في عجمان فقط، ولا يجوز لصاحب الترخيص العمل خارج المنطقة الحرة، وأيضاً يجب عليه التقيد بالنشاط الذي تم الترخيص له فمن كان الترخيص الخاص به تجاري لا يجوز له أن يمارس ما يخص الصناعة في نفس الترخيص⁽⁸⁹⁾. حيث إن الإعفاءات الممنوحة للشركات والتسهيلات المقررة تقتصر فقط على الشركات العاملة في المنطقة الحرة ويبدو أن نظام عجمان يمنع العمل خارج المنطقة الحرة بدون تصريح ولا يفرق بين ما إذا كان منع العمل في مناطق التطوير الخاصة أو المناطق الحرة الأخرى.

⁸⁸ المادة رقم 7، اللائحة التنظيمية بشأن منطقة عجمان الحرة، 2019.

⁸⁹ المادة 2/9، اللائحة التنظيمية لمنطقة عجمان الحرة، 2019.

ولكن بمقارنة نظام منطقة عجمان الحرة مع نظام المنطقة الحرة بدبي نجد أن نظام منطقة دبي يشجع الشركات على الحصول على رخصة للعمل في مناطق التطوير الخاصة فينص على أن "ينبغي لشركة المنطقة الحرة الحصول على رخصة لمزاولة نشاطها في مناطق التطوير الخاصة وتسري الرخصة للعمل في مناطق التطوير الخاصة"⁽⁹⁰⁾، فهو وإن كان يقيد العمل في مناطق التطوير الخاصة بالحصول إلا أنه يشجع الشركات الراغبة في ذلك على الحصول على ترخيص، ومناطق التطوير الخاصة "هي الأراضي، والمجمعات، والمناطق المملوكة لمؤسسة الموانئ، والجمارك، والمنطقة الحرة، أو دبي العالمية، أو للجهات والشركات التابعة لأي منهما في الإمارة أو الواقعة داخل نطاق سلطاتهما، أو ضمن المناطق التي تقوم المؤسسة بتحديدتها أو المناطق التي يتم تحديدها بموجب تشريع يصدره الحاكم، وتشمل دونما حصر: نخيل، مدينة دبي الملاحية، استثمار، مركز دبي للسلع المتعددة"⁹¹ فلا يجوز لشركة المناطق الحرة العمل في مناطق التطوير الخاصة إلا بعد الحصول على رخصة للعمل في هذه المناطق ويقتصر هذا التصريح عند منحه على العمل في هذه المناطق فقط ولا يعد تصريحاً للعمل في غيرها، أما العمل في منطقة حرة أخرى غير منطقة دبي فإن التصريح بالعمل في منطقة دبي الحرة وفقاً لنظامها لا يمنع الشركات من العمل في مناطق حرة أخرى بالتصريح الذي تمنحه المنطقة للعمل في أي منطقة أخرى شريطة الالتزام بقوانين المنطقة الجديدة.

الفرع الثاني: شروط الحصول على الترخيص: حتى يكون طالب الرخصة مؤهلاً للحصول عليها يشترط عليه الآتي⁽⁹²⁾:

أولاً: أن يحمل طالب الرخصة سجلاً تجارياً سارياً من إحدى الجهات التالية:

1. منطقة عجمان الحرة.
 2. دائرة التنمية الاقتصادية في الإمارات العربية المتحدة.
 3. مكان التأسيس خارج دولة الإمارات العربية المتحدة.
- وقد شددت اللائحة على هذا الشرط لأهميته وهذه الأهمية لها عدة نواحي فقد يكون مهماً لكلٍ من:
- أ) مصلحة المنطقة الحرة: فهذا السجل التجاري من أهم الآليات التي تتبناها أي جهة سواء كانت دولة أو منطقة حرة، حيث يتم تسجيل بيانات كل تاجر وتخصيص صفحة واحدة لكل تاجر على حدة، وتسجيل نشاطه والتغيرات التي تطرأ على نشاطه بمختلف أحجامهم وأنشطتهم سواء للأفراد أو الشركات، ويتم استخراجها من الجهة المختصة، والجهة المختصة حسب ما ذكرنا في الأعلى تم تحديدها بـ 3

⁹⁰ المادة (6/9) المرجع السابق.

⁹¹ المادة (6/9)، اللائحة التنفيذية بشأن المناطق الحرة في مناطق التطوير الخاصة بدبي، 2018.

⁹² المادة رقم 3/9، اللائحة التنظيمية لمنطقة عجمان الحرة، 2019.

جهات إما منطقة عجمان الحرة أو دائرة التنمية الاقتصادية في الإمارات، أو مكان تأسيس الشركة لو كانت أجنبية، ويعد ذلك مؤشراً واضحاً على التسهيلات التي تقدمها المنطقة الحرة بعجمان حيث لا يشترط أن يستخرج كل شخص سجلاً خاصاً للمنطقة الحرة، بل يكفي أن يكون لديه سجل سابق، حتى لو كان من دولة غير الإمارات فيستفيد من هذا التيسير كافة الأفراد داخل الدولة ممن لديهم سجلاً تجارياً من الدولة أو من خارجها الذين يحملون هذا السجل من المكان الذي يزاولون فيه نشاطهم.

ب) أهمية السجل التجاري لطالب الترخيص: فهو يحقق له المزايا التالية وهي في غاية الأهمية وتكمن هذه الأهمية في الآتي⁽⁹³⁾:

1. أن السجل قرينة على صفة التاجر فلا تجوز المنازعة فيها بعد ذلك، وبتطبيق هذه الميزة على المنطقة الحرة يعد السجل قرينة على استيفاء الشخص شروط العمل داخل المنطقة في يجوز مطالبه بعد ذلك بإثبات استيفاء هذه الشروط.
2. أنه يعد قرينة على صحة البيانات المقيمة في السجل ومطابقتها للحقيقة، وعلى كل من ينازع في صحتها إثبات عكس ما جاء بها.
3. لا يمكن لأي شخص الاحتجاج بأي بيانات متعلقة بنشاطه إلا إذا كانت مقيدة بالسجل التجاري، وبمجرد قيدها يفترض علم الكافة بها.
4. يمنع القيد بالسجل من سرقة الاسم التجاري حيث لا يجوز تسجيل اسم لأي شخص طالما كان مسجلاً لغيره من قبل.

ثانياً: أن يحمل عقد إيجاري ساري المفعول يتناسب مع النشاط والرخصة الممنوحة له.

ثالثاً: الامتثال للتشريعات الاتحادية و/أو المحلية المعمول بها في منطقة عجمان الحرة.

رابعاً: الامتثال لأحكام هذه القواعد ولوائح الشركات المعمول بها في منطقة عجمان الحرة.

وتكون مدة الرخصة الممنوحة بناءً على هذه الشروط سنةً كاملةً قابلةً للتجديد، ويشترط في تجديد هذه الرخصة ما يلي⁽⁹⁴⁾:

(أ) أن يحمل صاحب الترخيص شهادة كفاءة صالحة لمقره (باستثناء التي يكون فيها المقر هو مكاتب توفرها منطقة عجمان الحرة).

⁹³ البارودي علي، العريني محمد، القانون التجاري، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية/ مصر، 2004. ص 196-197.

⁹⁴ المادة رقم 4/9، اللائحة التنظيمية لمنطقة عجمان الحرة، 2019.

- (ب) أن يلتزم صاحب الترخيص بتقديم الميزانية العمومية الخاصة به في نهاية كل سنة مالية، على أن يكون قد تم تدقيقها من قبل مدقق حسابات معتمد لدى منطقة عجمان الحرة.
- (ت) أن يحمل صاحب الترخيص شهادة تسجيل سارية أو شهادة نزاهة مهنية من مكان التأسيس.
- (ث) دفع الرسوم المطلوبة واستيفاء الشروط الأخرى التي قد يتم النص عليها.

الفرع الثالث: إضافة أو تعديل الأنشطة المرخص بها: نظراً لأن اللائحة لم تسمح لصاحب الرخصة أن يتعدى حدود نشاطه الذي تم الترخيص له، فقد سمحت له بتعديل هذا النشاط أو إضافة نشاط آخر للرخصة الممنوحة له حتى يكون منتظماً وغير مخالف للقوانين واللوائح، ويجوز له أن يطلب تعديل النشاط أو إضافة نشاط آخر للنشاط المرخص أو إلغاء نشاط لأنه لم يقم بالعمل به، وكل ذلك يكون عن طريق تقديم طلب لأمين السجل مستوفياً الرسوم المقررة⁽⁹⁵⁾.

المطلب الثاني: أنواع الرخص في المناطق الحرة

حيث إن الرخص في المناطق الحرة تختلف لاختلاف معيار التفرقة، فسنقوم بتقسيم هذا المطلب لفرعين الفرع الأول نتناول به أنواع الرخص الممنوحة في المناطق الحرة استناداً للفقهاء، والفرع الثاني نتحدث فيه عن الرخص التي يتم منحها في المنطقة الحرة بعجمان وفقاً لللائحة التنظيمية الخاصة بالمنطقة.

الفرع الأول: أنواع الرخص في المناطق الحرة بشكل عام: تتنوع الرخص في المناطق الحرة بين الرخص الخاصة، الرخص العامة خلال هذا الفرع سنبين أنواع الرخص وسنسلط الضوء على الرخص الممنوحة للشركات العاملة داخل المنطقة الحرة.

أولاً: الرخصة الخاصة⁽⁹⁶⁾: وتلك الرخصة تصدر للشركات التي لديها رخصة صادرة عن دائرة التنمية الاقتصادية، أو البلدية للعمل داخل دولة الإمارات العربية المتحدة، وهذه الرخصة تسمح بممارسة مختلف الأنشطة الاستثمارية باستثناء التصنيع.

ثانياً: الرخصة العامة⁽⁹⁷⁾: وتلك الرخصة تصدر للشركات التي يجري تأسيسها خارج دولة الإمارات العربية المتحدة، ولا يلزم على هذه الشركات الحصول على رخصة من دائرة التنمية الاقتصادية أو البلدية، ويجوز أن تكون الشركة مملوكة لأشخاص أجانب، وتجزئ هذه الرخصة للمستثمر حق ممارسة مختلف الأنشطة بما فيها التصنيع.

⁹⁵ المادة 9 الفقرة 6 و 7 و 8 و 9، اللائحة التنظيمية لمنطقة عجمان الحرة، 2019.

⁹⁶ موسى محمد إبراهيم، انعكاسات العولمة على عقود التجارة الدولية، دار الجامعة الجديدة، ط5، دمشق، 2017م، ص 95.

⁹⁷ علم الدين طارق، دليل القانوني للمشروعات الصغيرة، دار المنشأة للنشر، ط 6، القاهرة، 2018م، ص 99.

ثالثاً: الرخصة الممنوحة للشركات العاملة داخل المنطقة الحرة⁽⁹⁸⁾: وتلك الرخصة التي يجري منحها للشركات العاملة داخل المنطقة الحرة تسمح لحاملها ان يقوم بإنشاء شركة ذات وضع قانوني مستقل داخل المنطقة الحرة، وتكون مسؤولية مالك في حدود راس مال المؤسسة المدفوع سواء كان المالك شخصاً طبيعياً أو معنوياً.

رابعاً: الرخصة الصناعية الوطنية⁽⁹⁹⁾: وتلك الرخصة تمنح لشركات التصنيع المؤسسة والمسجلة داخل دولة الإمارات العربية أو خارجها، وسنتناولها في الفرع الثاني فيما يخص تراخيص المنطقة الحرة في عجمان.

الفرع الثاني: أنواع الرخص الممنوحة لشركات المناطق الحرة في عجمان

حسب القرار الإداري رقم 15 لسنة 2019 بشأن اللائحة التنظيمية فيما يخص منطقة عجمان الحرة فإن المادة رقم 9 تحدثت عن الرخص الممنوحة لشركات المناطق الحرة بحسب طبيعة النشاط التجاري على النحو التالي:

أولاً: رخصة تجارية: يجوز إصدار رخصة تجارية لأنشطة مثل التجارة في السلع المسموح بها، بما في ذلك استيراد وتخزين وتوريد وتصدير السلع المسموح بها.

ثانياً: رخصة تصنيع: يجوز إصدار رخصة تصنيع لأنشطة مثل تصنيع السلع بما في ذلك استيراد المواد الخام، معالجتها وتصنيعها وتغليفها وتصدير المنتج النهائي في نهاية المطاف.

ثالثاً: رخصة خدمات: يجوز إصدار رخصة خدمات لأنشطة مثل توفير الخدمات بما في ذلك الخدمات الاستشارية في الإدارة، الخدمات القانونية وخدمات التأمين والمحاسبة والموارد البشرية والتسويق وغيرها من الخدمات.

رابعاً: رخصة التجارة الإلكترونية: يجوز إصدار رخصة التجارة الإلكترونية للقيام بعمليات شراء وبيع السلع والخدمات عن طريق الشبكات الإلكترونية عبر أي وسيلة إلكترونية. ويجب أن تتقيد الشركات المرخص لها بممارسة نشاطها حسب النوع الممنوح لها بالترخيص ويجب أيضاً أن تتفاد هذه الأعمال في حدود المنطقة الحرة لعجمان ولا يحق لصاحب الترخيص العمل خارج المنطقة⁽¹⁰⁰⁾.

وفيما يتعلق بالشركات التي تمارس أنشطتها خارج المنطقة الحرة، والتي ترغب في فتح فروع لها داخل المنطقة الحرة فإنه يتوجب عليها ان تتقدم بطلب إلى إدارة المنطقة الحرة وذلك للحصول على أي من التراخيص المشار إليها، فإذا كانت الشركة ترغب في ممارسة أكثر من نشاط فإن عليها أن تحصل أولاً على ترخيص

⁹⁸ طعمة شفيق، أديب استانبولي، التشريعات الجمركية وأنظمة المناطق الحرة، دار المكتبة القانونية للنشر، ط 3، لبنان، 2016م، ص 70.

⁹⁹ الحمش منير، الاستثمار في سوريا أسئلة وأجوبة، دار الأهالي للنشر والتوزيع، ط5، بيروت، 2015، ص 75.

¹⁰⁰ المادة رقم 9، من اللائحة التنظيمية بشأن منطقة عجمان الحرة، 2019.

منفصل لكل نشاط، ويكون لإدارة المنطقة الحرة دراسة الطلب ومن ثم الموافقة على الطلب وتوقيع عقد إيجار مع الشركة ومنح الترخيص لها، وفيما يتعلق بإنشاء الشركات داخل المنطقة الحرة فقد سمح المشرع الاتحادي بإنشاء أي نوع من أنواع الشركات داخل المنطقة الحرة شريطة أن لا يقل رأس مال الشركة عن مليون درهم إماراتي⁽¹⁰¹⁾. ويجري تقديم طلب لتأسيس الشركة من قبل وكيل عن الشركاء إلى إدارة المنطقة الحرة، ولإدارة أن تثبت في الطلب خلال ثلاثين يوماً من تاريخ استلامه⁽¹⁰²⁾.

أما بالنسبة لإنشاء الشركات في المناطق الحرة فقد سمح المشرع الإماراتي بإنشاء أي نوع من أنواع الشركات في المنطقة الحرة شريطة ألا يقل رأس مالها عن مليون درهم إماراتي، غير أنه المنطقة الحرة بدبي قررت الاكتفاء بالشركات ذات المسؤولية المحدودة والتي يكون لها شريك واحد بحد أدنى وخمسة بحد أقصى، وفيها تقتصر مسؤولية الشريك تجاه شركة المنطقة الحرة بخصوص حصته على رأس المال الذي دفعه في الشركة، فلذا كانت الحصص غير مدفوعة بالكامل فلن الشريك يكون ملزم بدفع ما لم يتم بدفعه، وعلى الشركة العاملة في المنطقة الحرة أن تذكر في كافة تعاملاتها وعقودها وإعلاناتها وفواتيرها ومراسلاتها وموادها المطبوعة أنها شركة ذات مسؤولية محدودة⁽¹⁰³⁾.

¹⁰¹ عامر رمضان على عبد الكريم دسوقي، الحماية القانونية للاستثمارات الأجنبية المباشرة وتسوية المنازعات، دار المعارف للنشر، ط2، الجزائر، 2019م، ص 180.

¹⁰² طعمة شفيق، أديب استابولي، مرجع سابق، ص 72.

¹⁰³ المادة 10، اللائحة التنفيذية لشركات المناطق الحرة في مناطق التطوير الخاصة، دبي، 2018.

خاتمة:

تعد المناطق الحرة من أبرز مصادر التنمية الاقتصادية في العصر الحديث، ونظراً لأهميتها في العالم أجمع، كان لا بد من التطرق للأسس القانونية التي تقوم عليها المناطق الحرة وتبيان الخطوات التي لا بد اتباعها في إنشاء الشركات الواقعة ضمن تلك المناطق، وبذلك فإن أبرز النتائج والتوصيات التي تم التوصل لها في هذا البحث هي على النحو التالي:

النتائج:

1. أن المناطق الحرة متنوعة ومختلفة وكل منطقة لها نوعها واختصاصها، وحسبما فصلنا من الأنواع فتكون المنطقة الحرة في عجمان منطقة خاصة مختلطة النشاطات حيث فيها النشاط الصناعي بتنوع مجالاته والتجاري بتنوع مجالاته أيضاً، ويوجد في منطقة عجمان الحرة مدينة عجمان الإعلامية الحرة، فنرى أن هذه المنطقة الحرة في عجمان متخصصة في مجال الإعلام والترفيه وهي أيضاً منطقة خاصة يطبق عليها قوانين واعتبارات تصدرها هيئة إدارة منطقة عجمان الحرة.
2. أن شركات المناطق الحرة لم ينظمها قانون الشركات التجارية العام، بل استثنائها القانون من نطاق تنظيمه وأوعز ذلك إلى القوانين واللوائح الخاصة بكل إمارة على حدة، لذلك تنفرد كل إمارة في لوائحها وقوانينها الخاصة لإدارة المناطق الحرة وشركاتها.
3. أن الشركات في المناطق الحرة لها أشكال متعددة، ولكن أشهر هذه الأشكال مؤسسة منطقة حرة وشركة منطقة حرة، وكلاهما يكون من نوع شركة ذات مسؤولية محدودة، وذلك حسب ما نصت عليه اللوائح في إمارتي دبي وعجمان.
4. أنه وبعد إنشاء الشركة وتسجيلها في المنطقة الحرة، يجب أن تحصل هذه الشركة على ترخيص لمزاولة النشاط الخاص بالشركة، والرخص لها أنواع بحسب اللائحة الخاصة لمنطقة عجمان الحرة فمنها ما هو تجاري أو صناعي أو خدمي.

الإقتراحات:

1. نوصي بوضع قوانين اتحادية تشمل القاعدة الأساسية للإجراءات فيما يخص المناطق الحرة، مثل التعاريف، وأنواع الشركات، والأنشطة التجارية المسموحة بشكل عام، ويكون للإمارات التفرد بالفروع.
2. نوصي المشرع في إمارة عجمان بشمول جميع أحكام الشركات الخاص بالمنطقة الحرة من حيث التنظيم القانوني كما في اللوائح المنظمة للمناطق الحرة في إمارة دبي.
3. نوصي المشرع في إمارة عجمان بإعادة دراسة اللائحة وشمولها بكل التفاصيل المهمة أقل شيء تعريف المنطقة الحرة الذي لم نجده في اللائحة التنظيمية فيما يخص منطقة عجمان الحرة.

4. نوصي المشرع في إمارة عجمان التفصيل فيما يخص أشكال الشركات، وكيفية تسجيل شركة المنطقة الحرة بالتفصيل كما في اللائحة التنظيمية لمناطق التطوير الخاصة في دبي.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: الكتب

1. البارودي علي، العريني محمد، القانون التجاري، مصر الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة، 2004.
2. السيد فضيلة، اقتصاديات المناطق الحرة، دار المنهل للمنشورات، ط 3، بيروت، 2018م.
3. الشماع سميرة كاظم، تحليلات الموقع الصناعي، دار العلوم للنشر والتوزيع، ط2، بيروت، 2016م.
4. المحفوظ عبد الرحمن، اقتراح مواقع للمناطق الحرة على ساحل المنطقة الشرقية، دار الياقوت للنشر، ط2، عمان، 2015.
5. حسن معروف علي، المناطق الحرة الصناعية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، ط3، القاهرة، 2015.
6. طعمة شفيق، أديب استانبولي، التشريعات الجمركية وأنظمة المناطق الحرة، دار المكتبة القانونية للنشر، ط3، لبنان، 2016.
7. عامر رمضان على عبد الكريم دسوقي، الحماية القانونية للاستثمارات الأجنبية المباشرة وتسوية المنازعات، دار المعارف للنشر، ط2، الجزائر، 2019.
8. عبد الصمد سعد، الوجيز في القانون التجاري، دار المكتب العربي الحديث للنشر، ط 1، القاهرة، 2017.
9. علوان سليم، تنظيم المدن الصناعية وإدارتها دار الوطن للنشر والتوزيع، ط5، عمان، 2016.
10. قطيشات محمود، مؤسسة المناطق الحرة الأردنية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، ط 5، الأردن، 2015.
11. مثني فضل، دور المنطقة الحرة في جذب وتشجيع الاستثمارات الأجنبية، دار الفؤاد للنشر والتوزيع، ط7، بيروت، 2019م.
12. ناصيف إلياس، موسوعة الشركات التجارية، لبنان، الجزء الخامس، الطبعة الثالثة، 2013.

ثانياً: الأبحاث العلمية

1. الجداوي أحمد نبيل محمد، "دور المناطق الحرة في التنمية الاقتصادية العالمية والتجارة الدولية"، ورقة عمل مقدمة في الملتقى العربي الثاني حول إدارة المناطق الحرة: أثر اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية والدولية على أنشطة المناطق الحرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة 14-18 مايو 2006.

2. الحرازي محمد علي عوض، الدور الاقتصادي للمناطق الحرة في جذب الاستثمارات (دراسة مقارنة)، لبنان، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، 2007.
3. أوسرير منور، المناطق الحرة في ظل التغييرات الاقتصادية العالمية (دراسة لبعض تجارب الدول النامية)، الجزائر، 2013.
4. صالح عدنان مناتي، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية للدول النامية مع إشارة خاصة للتجربة الصينية، جامعة بغداد، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد الخاص بمؤتمر الكلية 2013.
5. فضيلة عابد، اقتصاديات المناطق الحرة في سوريا، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 30، العدد 3، سنة 2008.
6. فوزي صلاح الدين، تأثير العولمة على الاستثمار الأجنبي المباشر – المؤتمر السادس لكلية الحقوق جامعة المنصورة.

ثالثاً: الرسائل الجامعية:

1. جايز كريم، دور المناطق الحرة في تنشيط التجارة الخارجية في البلدان العربية، الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة المسلية، 2012.
2. حسين أحمد، النظام القانوني لشركات المناطق الحرة في سورية، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، مجلة جامعة البعث، المجلد 39، العدد 12، 2017.
3. فضال مريم، المناطق الحرة ودورها في التنمية، المغرب، رسالة ماجستير، جامعة عبد الملك السعدي، 2008.
4. لبل فطيمة، المناطق الحرة العربية ودورها في تنمية التجارة العربية البينية، المنطقة الحرة المشتركة الأردنية السورية 2000-2001.
5. محفوظ عبد الرحمن، النظام القانوني للاستثمار في المناطق الحرة (دراسة مقارنة)، سوريا، رسالة ماجستير، جامعة حلب، 2014.

رابعاً: التشريعات

1. اللائحة التنفيذية لشركات المناطق الحرة في مناطق التطوير الخاصة، إمارة دبي، 2018.
2. اللوائح التنظيمية لمنطقة عجمان الحرة، الإصدار الأول 2019.

خامساً: المواقع الإلكترونية

1. الموقع الرسمي لوزارة الاقتصاد في دولة الإمارات العربية المتحدة
<https://www.moec.gov.ae/web/guest/free-zones>.
2. الموقع الرسمي لصفحة منطقة عجمان الحرة
<https://www.afz.ae/ar-AE>